

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de Gestion



جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان

تقييم أداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية بالجزائر للفترة 2001-2014

دراسة تقييمية-

*أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية 2000-2013
*أثر البرامج التنموية على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2000-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إشراف الأستاذ:

- رمضان كزار

إعداد الطالب:

- إدريس تومي

السنة الجامعية: 2014/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ طِينٍ
ثُمَّ عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ وَالْحِكْمَ

الإهداء

قال تعالى: ﴿رَبِّي أُوذِعَنِي أَن أَسْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَإِن لَّعَمَلٌ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُوذِنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادَتِكَ الصَّالِحِينَ﴾

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله سيرنا وحببنا محمد عليه الصلاة والسلام

- إلى أحق الناس بصحبتني، إلى من أغرقتني بطبيعتها، إلى التي ربت فأدبت و مهما صنعت فلا استطيع رد ذرة من جميلها، إلى التي رحلت دون وصية حاملة معها حلما برؤيتي في آخر مشواري الدراسي-أمي رحمها الله- وإلى التي عوضتني عن رحيلها.
- إلى أحق إنسان بالشكر والإهداء أغلى إنسان عرفته في الوجود، إلى الذي علمني مكارم الأخلاق إلى صاحب الفضل فيما و صلت إليه إليك أنت يا -أبي الغالي- حفظك الله و أطال في عمرك .
- إلى من قاسموني حلو الحياة و مرها إخوتي حبيب و توفيق و انس و إلى أخواتي العزيزات و إلى روح جدتي الطاهرة-رييحة-
- إلى كل الأهل و الأقارب كبيرا و صغيرا .
- إلى رفقاء دربي و أحبائي: عمار، ديدو، قادة، شريف، بختي، عبد الجليل، عاصم، كريمو، زاكي، منير، و ابن خالتي يوسف.
- و إلى كل ناس -حي 300 مسكن-
- إلى كل أساتذتي و معلمي في كامل الأطوار الدراسية
- إلى الأستاذ المشرف كزار رمضان.
- إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية دفعة 2015

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول و الأشكال
أ- ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
08	تمهيد
09	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية
09	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
10	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية
18	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
20	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
20	المطلب الأول: النفقات العامة
25	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
27	المطلب الثالث: الموازنة العامة (العجز الموازني)
30	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
30	المطلب الأول: العوامل السياسية
32	المطلب الثاني: العوامل الإدارية
34	المطلب الثالث: اثر النظام الاقتصادي
40	المبحث الرابع: طبيعة السياسة المالية في الجزائر
40	المطلب الأول: خصائص السياسة المالية في الجزائر
43	المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في الجزائر
45	المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في السياسة المالية في الجزائر 1999-2010 .
47	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: المخططات التنموية في الجزائر
49	تمهيد
50	المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
50	المطلب الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
52	المطلب الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

54	المطلب الثالث: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
63	المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
63	المطلب الأول: مفهوم وظروف نشأة برنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي
65	المطلب الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
73	المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لتنمية الجنوب و الهضاب
79	المبحث الثالث: المخطط الخماسي 2010-2014
79	المطلب الأول: تعريف بالبرنامج الخماسي
79	المطلب الثاني: تكلفة وأهداف مخطط الخماسي
81	المطلب الثالث: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014
84	المبحث الرابع: تقييم البرامج الاستثمارية 2001-2014
84	المطلب الأول: أهمية المشاريع الكبرى في التنمية
85	المطلب الثاني: تكاليف انجاز المشاريع الكبرى في الجزائر
90	المطلب الثالث: تقييم البرامج و الاستثمارات
94	خلاصة الفصل الثاني:
	الفصل الثالث: دراسة تقييمية لأثر السياسة المالية و البرامج الاستثمارية على المتغيرات الحقيقية الكلية و الاستثمار الأجنبي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2000-2013
96	تمهيد
97	المبحث الأول: دراسة تقييمية لأثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية 2000-2013
97	المطلب الأول: تحليل معدل النمو الاقتصادي 2000-2013
101	المطلب الثاني: تحليل معدل البطالة 2000-2013
104	المطلب الثالث: تحليل معدل التضخم 2000-2013
106	المبحث الثاني: دراسة تقييمية لأثر البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2012
106	المطلب الأول: التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر 2001-2012
109	المطلب الثاني: التأثير على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2012
113	خلاصة الفصل الثالث
115	الخاتمة العامة
121	قائمة المراجع و المصادر

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان
42	الجدول رقم (01): عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005)
51	الجدول رقم (02): التوزيع السنوي للمبالغ (مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي) (2001/2004)
54	الجدول رقم (03): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي
55	الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.
61	الجدول رقم (05): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
64	الجدول رقم (06): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)
69	الجدول رقم (07): محاور برنامج تحسين معيشة السكان و المبالغ المخصصة لها
70	الجدول رقم (08): محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية
72	الجدول رقم (09): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية
72	الجدول رقم (10): محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية
80	الجدول رقم (11): التوزيع القطاعات لبرنامج توظيف النمو 2010/2014
97	الجدول رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل و خارج قطاع المحروقات
98	الجدول رقم (13): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
99	الجدول رقم (14): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي لاقتصاد الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2011 .
100	الجدول رقم (15): مؤشرات النمو الاقتصادي و البطالة للفترة مابين 2001-2014
101	الجدول رقم (16): تطور معدلات البطالة
102	الجدول رقم (17): توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003
103	الجدول رقم (18): تطور الفئة النشطة و البطالة للفترة 2004-2009
103	الجدول رقم (19): توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009
105	الجدول رقم (20): تطور معدلات التضخم
108	الجدول رقم (21): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2012
111	الجدول رقم (22): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001-2012)

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان
40	الشكل رقم (01): التالي يوضح تطور كل من سعر البترول الحقيقي و الإنفاق العام بالنتاج الداخلي
41	الشكل رقم (02): يوضح كل من تطور النفقات الرأسمالية و عائدات البترول 1980-2007
101	الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة خلال المدة 2001-2010

مقدمة عامة

توطئة:

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء وتحلّ التنمية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتححرر من التخلف عن الركب الاقتصادي المتقدم. و من هذا المنطلق وضعت الدول " التنمية" قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة سواء المادية أو البشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير. وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجيات التي تبنتها أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللاحق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلاّ بمقدرات وموارد محدودة، فإنّه لابد من أن يكون الإختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية و الاحترافية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية. و التي تشمل مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية. و من هذا المنطلق تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تعدد أدواتها التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، و هذه المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك. وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من

الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون ماينرد كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية الاقتصادية و أيضا التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية و ذلك من خلال التأثير على النمو الاقتصادي و البطالة و مستوى التشغيل و التضخم . لذا أصبح على السياسة المالية أن تحدث توازن لمالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الوجوه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع وكذلك كلما اندمجت الموازنة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية الاجتماعية لخدمة السياسة العامة ومصالح الاقتصاد الوطني.

و تعتبر السياسة المالية في الجزائر من أهم السياسات التي تعتمد عليها السلطات العمومية في توجيه نشاطها الاقتصادي و تحتل مكانة هامة ما بين السياسات الاقتصادية الأخرى .

لذلك راهنت السلطات العمومية في الجزائر على التنمية الاقتصادية ، حيث تم إعداد مخططات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد و تطوير التعليم وتعميم الرعاية الصحية و بناء منشآت قاعدية و تطوير البنية التحتية .

و قد تم طرح هذه المشاريع منذ سنة 2000 في إطار سلسلة من الاستثمارات العمومية وذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2009/2005 و المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب للفترة 2009/2006 بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو أو ما يعرف المخطط الخماسي 2014/2010 . ولقد كانت لتحسن المداخل النفطية منذ سنة 2000 الدور الكبير في انطلاق هذه المشاريع الكبرى .

كما أن لهذه المشاريع و البرامج و المخططات التنموية الدور البارز و الأهم في تحقيق أهداف السياسة المالية و المتمثلة في التنمية الاقتصادية و تنشيط مختلف القطاعات و تحسين المستوى المعيشي.

الشكالية البحث العامة:

هل ساهمت السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية أم أنها مجرد سياسة مالية توسعية بحتة؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ماهي طبيعة العلاقة في السياسة المالية بين الدول المتقدمة و الدول النامية ؟
- 2- هل فعلا تعتبر المحروقات من أهم العوامل المتحكمة في السياسة المالية للجزائر؟
- 3- هل تعتبر تكاليف الانجاز المرتفعة مطابقة لحجم هذه البرامج و المشاريع التنموية؟
- 4- إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر في التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية؟

الفرضيات:

الفرضية العامة: السياسة المالية المنتهجة في الجزائر هي سياسة مالية توسعية بحتة.

الفرضيات الفرعية:

- 1- تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.
- 2- يرتبط أداء السياسة المالية بشكل كبير بالعائدات النفطية و المحروقات و تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعارها.
- 3- تعتبر هذه التكاليف المرتفعة مطابقة نظرا لضخامة البرامج المقترحة و المنجزة.
- 4- ساهمت السياسة المالية و لو بشكل نسبي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

أهمية البحث :

مما سبق اتضح إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والمتمثلة في جملة من الوسائل المالية وأدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و المتمثلة في دعم برامج التنمية. وأخيرا تتضح أهمية البحث و المتمثلة في إبراز أهمية وفعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها في الجزائر في ظل البرامج التنموية. و كذلك إبراز دور البرامج التنموية في تشجيع الاستثمار الأجنبي و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية و البرامج الاستثمارية في التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى استعراض مختلف المشاريع التنموية الكبرى التي أعلنتها السلطات العمومية ضمن برامجها التنموية كما تهدف إلى تحليل و تقييم و انعكاسات هذه البرامج و المخططات على الاقتصاد الوطني . كما تهدف إلى الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بتعزيز الجوانب الايجابية و تفادي الوقوع في نفس الأخطاء .

حدود الدراسة :

نتساءل في هذه الدراسة: جانبا فيما يخص بالسياسة المالية من جهة مفهومها و أهميتها و أهدافها و أدواته السياسية المالية و العوامل المتحكمة فيها .
- حيث تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية و السياسية السائدة في كل دولة و عليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر - إما فيما يخص الإطار الزمني تمتد فترة الدراسة لتشمل 2014/2001 أي أكثر من عشر سنوات .

-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية :

*قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع و كمساهمة متواضعة منا رأينا أن نغامر و نكتب في هذا الموضوع.

* وكذلك من بين الأسباب الرئيسة لاختيار الموضوع إلى كون المشاريع و البرامج التنموية الكبرى اكتسبت أهمية كبيرة طيلة العشرية السابقة 2000 - 2010، و حتى خلال الخماسي الحالي 2010-2014.

* و أيضا الرغبة في متابعة إنفاق الأموال العمومية بالنظر للتكاليف الكبيرة لهذه المشاريع و مدى تحقيق أهداف السياسة المالية.

منهج الدراسة :

-تضبط عملية البحث العلمي مراحل عدة تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفرضيات و بعدها تجميع البيانات ثم تحليلها و صولا إلى التعليمات.

- تحقيقا لهدف البحث و في ضوء طبيعته و أهميته و مفاهيمه و فروضه و حدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث و الإلمام بكل جوانبه و اختبار صحة

الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات و منه ركزنا في بحثنا هذا على:

✓ المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب التي تمت في مجال السياسة المالية و تحقيق التوازن و ذلك خدمة لهدف البحث.

✓ المنهج التحليلي الوصفي: و ذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوفر في مشكلة البحث و في إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية والرسمية الصادرة عن البنك المركزي، و الديوان الوطني للإحصائيات، و كذلك وأيضا بالاعتماد على مصالح الحكومة و مختلف التقارير و البيانات الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

المالية

تمهيد:

للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة، ومن جهة أخرى تجعل منها إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وبناء على كل هذا ارتأينا أن نقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات عن السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

المبحث الرابع: طبيعة السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

السياسة المالية تاريخيا هي أساسا جاءت من الكلمة الفرنسية (FISC) وتعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب (السياسة المالية وأدوات الأعمال) للبروفسور ALAIN.H.HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، ثم ركز الاقتصاديون جل اهتماماتهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرا لان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، فقد تحدث هذه الأخيرة أثارا متعارضة فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب.¹

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين نذكر منها:

التعريف الأول: (السياسة المالية هي استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة و النفقات العامة... الخ، ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان).²

التعريف الثاني: (تعرف بأنها ذاك الجزء من سياسة الدولة والذي يتعلق بتطبيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي).³

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201 .

² السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 22.

³ عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1980، ص 323.

التعريف الثالث: (كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتميمته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة)¹.

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في ان السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وذلك بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستكمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

لقد شهد علم المالية العامة تطورا كبيرا في أفكاره وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية العامة فقط، بل انه قد انعكس على مفهوم النظام المالي بنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية وعندما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان

¹ وجددي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.

ولقد مر الفكر الرأسمالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل والأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية) وذلك على النحو التالي:

01/ السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطة المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها.

* **السياسة المالية ما قبل الكلاسيكي:** تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي ونظرا لارتباط الأفكار الحالية لدى المفكرين بتصور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي اقرها كأحد بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب

والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.¹

وقد اقر "توماس الاكويبي" بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا عليها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه (ORASM)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات المصادرة الملكيات أو إدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فان احد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد وهو بهذا أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.²

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاربيين اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس مين (THOMAS MIN) خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكرة للتجارة الخارجية.³

ويلقى هذا الفكر رفضا عند وليام بيتي (W.PETTY) حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إن كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لان ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم

¹ حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص 164-167.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 170-172.

³ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 173.

الخدمات الرئيسية (الإدارة العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعتلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.¹

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISIOCRATES) الراضة لأفكار التجار والتجارين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي²، وأكد فرانسوا كيسناي (FRANCOIS QUESNAY) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج.³

مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل اثر فعال على الاقتصاد الوطني.

02/ السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين بذلك بفلسفة الحركة الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها في الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.⁴

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون "ساي" للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود

¹ عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159-161.

² عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق، ص 173.

³ جورج نابهاني، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 81.

⁴ المرجع نفسه، ص 116.

فيها كافة مقومات الحركة الاقتصادية والمنافسة التامة لقانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة (العرض يخلق الطلب المساوي له).¹

وجوهر قانون "ساي" هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ونفس ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم ليس إلا وسيطا للتبادل، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقود سوف يتحول إلى زيادة معادلة الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.²

ولكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة تقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب العائم في السوق وعندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه وهكذا يؤكد التقليديون انه إذا ترك القطاع الخاص حرا في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية فانه يسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، وبالتالي يستمر في الإنتاج ولا يتوقف إلى عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا³، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (دافيد ريكاردو) و (جون ستوارت ميل) و (الفرد مارشال) يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط

¹ عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 90.

² حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 40.

³ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 40.

الاقتصادي، لان أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي سيعيق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني.

ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي¹، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقصان ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والنتائج والمستوى العام للأسعار وذلك نظراً لأثر الإزاحة (CROWDING.OUT) إذ أن زيادة الإنفاق العام الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساويا للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب اثر فهو اثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وان كان في الإنفاق أو خفض في الضرائب².

وهنا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة يؤسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق ابلغ الأضرار بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدولة الرأسمالية هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في الاقتصاد.

¹ عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ النشر، ص323.

² سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، 1994، ص 202-206.

03/ السياسة المالية في الفكر الكينزي:

"تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي"¹.
و بالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ / **الأزمات الاقتصادية:** بالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات 1929-1933 ونتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول، التي كانت تأخذ بالمذهب الحر وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن.

كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة الأزمة فقد خفض سعر الخصم من 6 % إلى 1.5 % ودخل النظام المصرفي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة، ويؤدي التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية.

ب / **التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة وإما بانتشار الروح الديمقراطية، وتفشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك لرفع مستوى المعيشة.

ج / **الثورة الكينزية:** والمتمثلة في أفكار الانجليزي الشهير (جون مانيارد كنز) وذلك في كتابه (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) الذي صدر عام 1936، والذي قدم فيه انتقادا كبيرا لقانون ساي للأسواق والذي ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له، أي كل

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي)، الإسكندرية، دار الجامعة، 2006، ص 45.

ما يعرض يباع، وأوضح بان البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة، و ان توجد للأبد كما أوضح (كينز) في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، كم اثبت خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع وهذا ما جعل أفكار الكلاسيك في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقيق التوازن الاقتصادي أليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من اجل محاربة الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمرا ضروريا، وأعطت كل هذه التغيرات معنى واسعا للسياسة المالية وخرجت بها من حياديتها.¹

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها واهم ملامح المالية العامة:

* **انتقاد الحياد المالي للدولة:** وأصبح ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

* **رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي:** لموازنة الدولة واستخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.²

وقد كان لهذه العوامل تأثيرا كبيرا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية وظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وطبقت هاتين السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي فلقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933 و 1937 ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من عام 1937 وسنقوم بعرض مختصر للسياستين.

¹ هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 56.

² عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، الإسكندرية مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 156.

- **السياسة المالية المحضرية:** يسميها البعض سياسة سقي المضخة ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية و المحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة.

- **السياسة المالية المعوضة:** وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرية في مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي سواء كانت انكماشية أو تضخمية ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب، ويتم تطبيق هذه السياسة التعويضية استنادا لتحليل كينز.¹

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية:

01/ التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد تكون موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى اتخاذ كفاءات من اجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحضير للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة الأخرى بالنفقات العامة.

02/ التوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من اجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولى للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق.

¹ عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص58.

03/تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش فتضخم، فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه عن طريق أدوات السياسة المالية.

04/التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

05/التوازن العام: التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، واستخدام الدولة أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها: الضرائب والقروض والإعانات.¹

¹أريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

توجد ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي:

* النفقات العامة.

* الإيرادات العامة.

* الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة.

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على عناصرها وكذا تقسيماتها وأخيرا الآثار المترتبة عليها.

أ - **تعريف النفقة العامة:** (هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة) وبتعبير آخر تعرف (النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة)¹. من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة العامة والمتمثلة في العناصر التالية:

01/ إنفاق مبلغ من النقود: أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة، وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقة العامة.

02/ قيام شخص عام بالإنفاق: فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة، حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلا: التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد.

03/ استخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة: ضرورة أن يكون القصد منها إشباع الحاجات العامة.

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 41.

ب - **تقسيم النفقات العامة:** من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلاؤم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

ب - 1/ التقسيمات النظرية للنفقات العامة:

01/ نفقات عادية و نفقات غير عادية: فالعادية التي هي تمول من إجراءات الدولة العادية (الضرائب، مداخيل أملاك الدولة) وهي تلك التي تمول من إيرادات عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة، والغير العادية (القروض) والتي لا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: نفقات إنشاء الطرق و نفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية.

02/ النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية: النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتتمثل في دفع الأجور للعمال والموظفين ومصاريف الصيانة، وتشمل كذلك نفقات إدارية واقتصادية واجتماعية.

والنفقات الاستثمارية يقصد بها التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع، ويمكن أن تكون في شكل استثمارات جديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذا اقل النفقات التي تنفق من اجل زيادة المخزون من السلع.

03/ النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان الموارد والتوريدات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

بمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها.¹

ب - 2 / التقسيمات العلمية للنفقات العامة: ويندرج تحت هذا التقسيم:

التقسيم الوظيفي، التقسيم الاقتصادي، التقسيم الإداري.

ب-2-1 / التقسيم الوظيفي: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي الإنفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية.

ب-2-2 / التقسيم الاقتصادي: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة، خدمات).

ب-2-3 / التقسيم الإداري: يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، ثم التقسيم داخل كل وحدة.²

ب - 3 / التقسيم الجزائري للنفقات العامة: لقد تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون 1983 م إلى ثلاث أقسام: التسيير والتجهيز والقسم الثالث لميزانية الاستثمار.

ب-3-1 / نفقات التسيير: وهي تظم أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

- مخصصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية.

- التدخلات العمومية.

¹ أمعر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2003، ص 40.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص 125.

ب-3-2/ نفقات التجهيز: وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة... الخ.

ب-3-3/ نفقات الاستثمار: وهي ضمن بابين:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي الاستثمارات التي تخص الهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.¹

ج - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واسع وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.

ج - 1/ أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: (تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدولة المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

في الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل.

ج - 2/ اثر النفقات العامة على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات.

ج - 3/ اثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل: لما كانت بعض الخدمات تنتفع بها الطبقة الغنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخل الصغيرة، وقد يبدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها، وان الفقراء وان كانوا يستفيدون من خدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فان الأغنياء ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكثيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء.¹

د - أدوات سياسة الإنفاق العام: بما أن الإنفاق العام ما هو إلا عبارة عن السلوك المالي الحكومي والذي يصبو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي نخص منها:

- **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** وهذا كون استخدام حجم النفقات العامة مرتبط بحجم المشاكل التي يفرضها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود التي تفرضها الدولة من جهة أخرى.

- **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:** عادة ما تم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

* نفقات خدمات، نفقات الأمن والدفاع، نفقات الخدمات الاجتماعية، الشؤون الاقتصادية.²

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

¹ سيلام حمزة وولد بزوي فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح، مذكرة تخرج ماستر، جامعة البويرة، سنة 2014، ص 16-17-18.

² محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 115.

01/ تعريفها: يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية (مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي)

02/ مصادر الإيرادات العامة:

1-2/ موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو بنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص.

2-2/ الرسوم: يعرف بصفة عامة (هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة السلطة العامة إليهم)¹

3-2/ الضرائب: تعرف الضرائب على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المختلفة، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه ضريبة.

وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخل بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، تخدم هذه المبادئ والأسس مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية.

ولكي تقوم الضريبة بوظائفها لا بد لها من مرتكزات تقوم عليها وهي:

* تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي لدولة خلال فترة زمنية محددة.

* التوفيق المناسب بين أدوات السياسة الضريبية.

* التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.

* التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها.

1-3-2/ الآثار الاقتصادية للضرائب:

¹رقعة المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، الأردن، 1975، ص 181.

أ / اثر الضريبة على الاستهلاك: تقوم الضرائب بالتأثير بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان الدخل اكبر والعكس صحيح.

ب / اثر الضريبة على الإنتاج: كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار والاستثمار كذلك فان فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

ج / اثر الضريبة على توزيع الدخل: قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، وحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة باعتبارها اشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار كما أوضحنا من قبل.¹

2-4/ القروض العامة: وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام وهو دين يكتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف من داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد أو المؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

2-5/ الإصدار النقدي: هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) وذلك بما يلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي.²

03/ آثار الإيرادات العامة: تختلف آثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية معينة.

¹أريا لله محمد، مرجع سابق، ص 25.

²سيلام حمزة، ولد بزوي فاتح، فعالية السياسة المالية، مرجع سابق، ص 21.

من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لفرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية ضمن وسيلة لتغطية النفقات العامة وتحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.¹

المطلب الثالث: الموازنة العامة (عجز الموازنة).

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، وان الدول المتقدمة لا تعتمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظرا لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية ففي حالة البلد المتقدم اقتصاديا الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فان هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.²

02/ مصادر تمويل عجز الموازنة: تلجا معظم الدول لتغطية الحاجة أو احتياج التمويل للعديد من الطرق، وذلك عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من القطاع غير المصرفي عن طريق بيع السندات إلى الهيئات والمؤسسات، أو عن طريق التمويل الخارجي.

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 308.

² هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مطابع الهيئة العامة السورية، سوريا

2010، ص 16-17.

- **التمويل عن طريق البنك المركزي:** تستطيع الحكومة أن تلجأ للبنك المركزي لتمويل الاحتياج بواسطة بيع السندات للبنك المركزي أو بواسطة الاستعانة بتسيقات مباشرة من هذا الأخير وتؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية.
- **التمويل عن طريق البنوك التجارية:** تتم هذه الطريقة من خلال شراء سندات الدين العمومي المصدرة من قبل الخزينة العمومية (البنوك التجارية).
- **التمويل بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي:** في هذه الحالة يتم بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص غير المصرفي، أي يتم هنا تحويل ملكية إيداع القطاع الخاص إلى الإيرادات العامة للدولة، وللاشارة فان هذه العملية لا يوجد هناك أي تأثير على الكتلة النقدية ولا على سيولة النظام المصرفي.
- **التمويل الخارجي:** وفي هذه الطريقة يتم الالتجاء إلى العالم الخارجي لتمويل الدين العمومي (العجز الموازي) حيث إن رؤوس الأموال الخارجية لا تؤثر على الكتلة النقدية إلا في الحالة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع العملة الوطنية.¹
- 03/ الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة:**

يؤدي استعمال عجز الموازنة إلى آثار اقتصادية خاصة من وجهة نظر المدرسة الكينزية وإلى آثار سلبية حسب المعارضين لاستعمال السياسة كأداة للتدخل الاقتصادي للدولة (المدرسة النقدية).

3-1/ الآثار الإيجابية: يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود، وذلك من خلال تنشيط الطلب الفعلي عن طريق تعويض النقص في الطلب الفعال لزيادة الطلب العام، خاصة الطلب الاستثماري وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وإلى القروض العامة بتوزيع أعباء الاستثمارات العمومية الكبيرة على عدة سنوات.²

¹ فريد طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص 72.

² فريد طالبي، المرجع سابق، ص 73.

3-2/ الآثار السلبية: تتمثل في اثرين رئيسيين:

- تتضخم أعباء الميزانية للدولة باعتبار أن القروض في الحقيقة هي ضرائب مؤجلة وهو ما ينتج عنها أعباء التسديد بالإضافة إلى الفوائد الواجب دفعها.
- أخطار اثر الإبعاد: يعني اثر الإبعاد بمفهومه العام كل ظاهرة إحلال للنشاط الاقتصادي العام محل النشاط الاقتصادي الخاص، ويمكن أن يظهر اثر الأبعاد كنتيجة للضغط الجبائي أو كنتيجة للمديونية العمومية.¹

¹المرجع نفسه، ص 73.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل السياسية.

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل الدول المتقدمة والمتخلفة. كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت إليها. إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لان الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث:¹

1-2/ تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين:

- فمن ناحية تأثر البنات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها على الدولة سواء عن طريق

¹ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 143-144.

السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

- أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاساتها على السياسة المالية لما لها من إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.¹

1-1/ تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية ويستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسئول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاح عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها لزيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.²

1-2/ التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح للبرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر سنة

2006/2005، ص 64.

² المرجع نفسه، ص 65-66.

الناج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره.

إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

- وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.¹

المطلب الثاني: العوامل الإدارية.

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم الجوانب السياسية المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

2-1/ تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك اثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

2-1-1/ تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية

تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة استعمال الأسلوب اللامركزية على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لان الهيئات المحلية ذات

¹درواسي مسعود، المرجع نفسه، ص 66.

الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، ولكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2-1-2/ تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع ساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومن زيادة الموارد المالية، وهذا لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة.¹

2-2/ تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

كما تأثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية، وذلك كما يلي:

2-2-1/ تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى ولو كان لها اختصاصات قانونية.

¹ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 173.

2-2-2/ تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتباريات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفر من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن الهيئات المحلية مكيفة كبيرا بأحوال السياسة المالية وتلخص في الأخير انه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية بحيث إن كلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة، وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية هو الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.¹

المطلب الثالث: اثر النظام الاقتصادي.

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره) لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فان الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو انعدام دورها.²

¹ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 185.

² المرجع نفسه، ص 185.

لذلك فإننا سوف نحاول أن نقف هنا بإيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

3-1/ السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بدا نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تتادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على الوظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي.

ومما سبق يمكن القول أن التغيير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الإشهار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني.¹

3-2/ السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا ان السياسة المالية في البلدان

¹ دراوسي مسعود، مذكرة دكتوراه، مرجع سابق، ص 69-70.

الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني أمراً لازماً، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموائمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية (البشرية)، وتوجيه هذه الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكي وهكذا تكون السياسة المالية في هذه البلدان أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر ايجابية وتلعب دور أكثر أهمية.

ومما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص مميزة وهذه الخصائص هي:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية.
- القروض الداخلية شبه إجبارية.

في الواقع إن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجياً في الوقت الحالي، بل يمكن القول إن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظراً للفشل والإفلاس اللذين أصابه.¹

وأخيراً مهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

¹ دراوسي مسعود، مذكرة دكتوراة، مرجع سابق، ص 71-72.

3-3/ اثر درجة النمو الاقتصادي:

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

3-3-1/ السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون اهم وظيفة السياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح مما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات.

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ووجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع للتخلص من البطالة والتضخم فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة.

بين كينز في نظريته العامة إن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي وقد ركز لحل مشاكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لمليء الفجوة بين الدخل والاستهلاك.

وبصفة عامة فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي.¹

3-3-2/ السياسة المالية في الدول النامية:

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث وهذه الأخيرة امتازت بما يلي:

- تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج وانخفاض الاستثمار الإنتاجي مع انتشار البطالة والامية.

- تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فهي تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاءة والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما كما تعاني اقتصاديات هذه الدول النامية من معدلات كبيرة من عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة من الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق من جهة أخرى إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون.²

ومنه فالسياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية وهذا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة

¹ دراوسي مسعود، مذكرة دكتوراه، مرجع سابق، ص 72-73.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص 35-36.

السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أي موجة تضخمية عند ظهورها، بل إن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.

نلخص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جداً لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع البلدان النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جانب بعض السياسات الأخرى لتطوير البنيان الاقتصادي.¹

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الرابع: طبيعة السياسة المالية في الجزائر

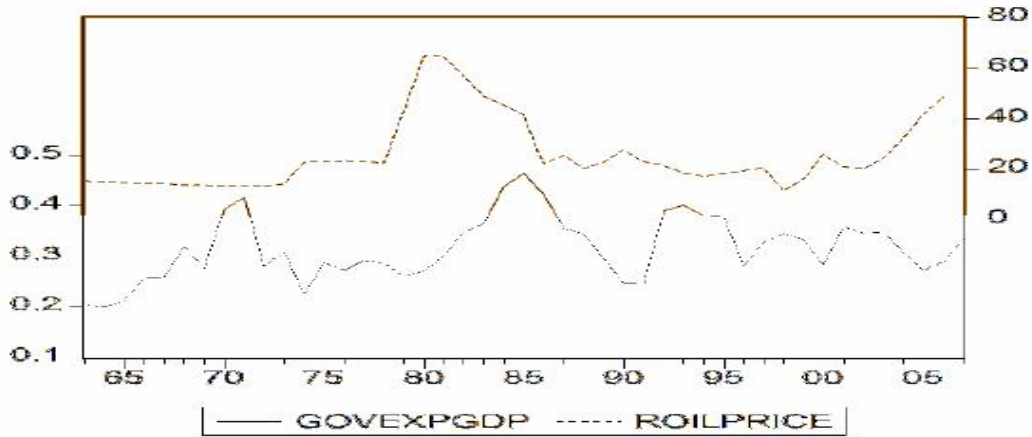
للسياسة المالية دور مهم في الجزائر على غرار السياسات الأخرى و لها خصائص تميزها عن باقي السياسات في الدول الأخرى و التي سنعرضها من خلال هذه الدراسة.

المطلب الأول: أهم خصائص السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري

1- الارتباط القوي للسياسة المالية بتقلبات أسعار البترول:

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لان الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط، فأى ارتفاع في سعر برميل يؤدي اتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية، إما انخفاض السعر فيخفض أليا من نمو هذه الإيرادات، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد، و سياسة الإنفاق العام.

الشكل (01) يوضح تطور كل من سعر البترول الحقيقي و الإنفاق العام بالنتاج الداخلي

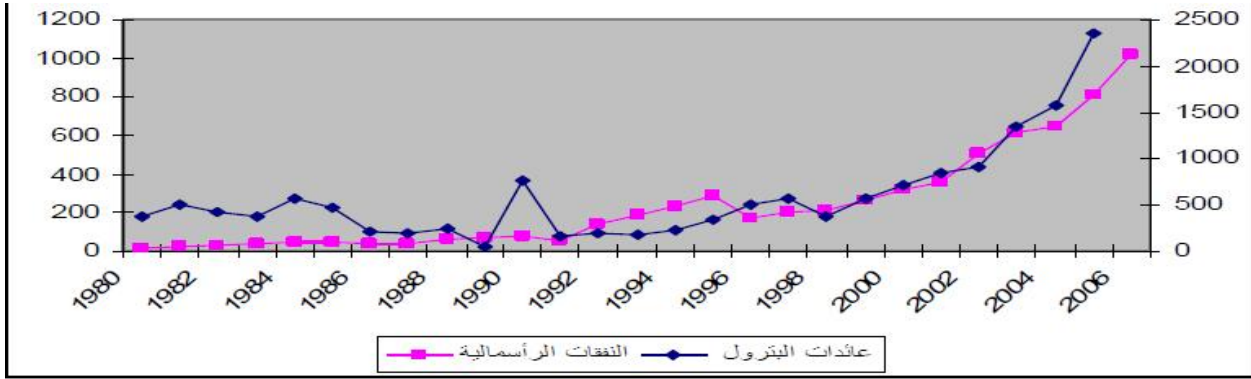


www.onc.dz

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

فخلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2006 مثلا قدر معامل الارتباط بين النفقات الرأسمالية و عائدات البترول 0.86 وهي قيمة جد مرتفعة، و هي تؤكد الارتباط الشديد للنفقات الرأسمالية بعائدات المحروقات في الجزائر .

شكل (02) يوضح كل من تطور النفقات الرأسمالية و عائدات البترول 1980-2007



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.onc.dz

ابتداء من سنة 2000 و بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية، بدأت الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخيلها و التي تتميز بحساسيتها و ارتباطها الشديد بتغيرات أسعار البترول و سعر الصرف، وفي هذا الصدد تشير دراسة الصندوق النقد الدولي أن تغير نسبته 10 % من الناتج الداخلي الخام.

2- عدم استقرار مكونات الميزانية (الإيرادات و النفقات):

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية، و يترتب عن هذا الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات و النفقات و هذا ما يبدو جليا في الجدول التالي

الجدول رقم (01) عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005)

الانحراف المعياري	المتوسط	
4.1	32.7	إجمالي العائدات:
4.9	21.1	عائدات المحروقات
1.2	11.6	العائدات خارج المحروقات
1.2	10.5	العائدات الجبائية
2.8	30.6	إجمالي النفقات:
2.2	21.9	نفقات التسيير
1.0	8.3	الأجور
1.5	8.1	نفقات الاستثمار
4.9	2.7	رصيد الميزانية:
13.38	26.01	سعر البترول:

كل المتغيرات معبر عنها بنسبة مئوية للذاتج الداخلي الخام باستثناء سعر البترول.

Source: la banque mondiale. « République algérienne démocratique et populaire. un revue des dépense publiques alla recherche d un investissement public de qualité, rapport N36270-DZ, II: annexe et suppléments statistiques, le 15 septembre 2007, p16.

من خلال الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تقلبا كان سعر البترول الذي يتميز بانحراف معياري مرتفع قدر بـ 13.38 للفترة الممتدة من 1990 حتى 2006، وقد انتقل تأثيره إلى اغلب متغيرات العائدات التي تميزت بعدم استقرار مرتفعة مقارنة بمتغيرات النفقات، وهذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة و حجم عائدات المحروقات (انحرافها المعياري على الترتيب 4.1 و 1.0) كانت أكثر تقلبا من النفقات العامة (انحرافها المعياري 2.8)، بينما العائدات خارج المحروقات و نفقات الأجور فقد كانت اقل تقلبا (انحرافها المعياري على الترتيب 1.2 و 1.0) .

أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 4.9) و هذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول كما يظهر في الشكل و الجدول، حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع الأسعار، و هذا رغم وضع السلطات لصندوق ضبط الإيرادات

((fond de regulation budgétaire)) إلا أن توازن الميزانية ظل هشاً و عرضة للتقلبات القوية أثناء فترات الانخفاض الحاد و الطويل في أسعار البترول .

3-مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في الجزائر:

السياسة المالية في الجزائر هي سياسة دورية، تتخفف في الأوقات السيئة (فترات تراجع سعر النفط) بمرتين إلى ثلاث مرات أكبر من توسعها في الأوقات الجيدة (فترات انخفاض عائدات المحروقات)، فيترتب عن هذا التقلب في السياسة المالية ارتفاع في مخاطر القروض، و تأثيرات سلبية على انجاز المشاريع المسطرة في فترات الرخاء مما يؤثر سلبا على الدورة الاقتصادية .

فبمجرد تراجع أسعار البترول تتخفف معها النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يصبح يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبطا بالبترول و معرضا لتراجع أدائه في أي لحظة تتخفف فيها أسعار البترول، و قد تفقد فيه السياسة المالية دورها كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي، و إنما تصبح توسعية في فترات الازدهار و انكماشية في الأوقات التي ينبغي أن تكون توسعية، كما أن التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص، و على الاستثمار في المدى الطويل، و يعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بنسبة 97 % على صادرات البترول، و منذ الاستقلال لم تستطع الجزائر إيجاد مصدر غير النفط.¹

المطلب الثاني: تقدير فعاليته السياسة المالية في الجزائر:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية و أوسعها استخداما في الجزائر، فالحكومة تلجا إليها في اتخاذ القرار بشأن كيفية استعمال عوائد قطاع المحروقات،

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص ص 96-100.

هذا بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الأخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تدعيم النمو الاقتصادي، الاستجابة للنمو الحاصل في الطلب الاجتماعي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري لعل أهمها تنفيذ برامج التعديل الهيكلي بعد الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي، إن من الأهداف الذي تضمنها هذا البرنامج تقليص عجز الميزانية من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها الرفع من الإيرادات من جهة و التقليص من النفقات من جهة ثانية، و هذا لفترة تمتد إلى غاية 1997 و هي إجراءات تطبيقية لأسلوب التسوية للاستيعاب المعروف في سياسات التسوية .

إن التوجيهات المالية لصندوق النقد الدولي لهذه الفترة كانت تهدف لتحقيق ما يلي:

- خفض من مخزون الديون الداخلية الذي ارتفع بفعل التقييم الناتج عن خفض الدينار .
- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تطهير محفظة البنوك .
- بعث ادخار عمومي اعتيادي في المدى المتوسط و الطويل بغرض المساعدة على إحداث انبعاث اقتصادي.

و لتحقيق هذه التوجيهات عمد صندوق النقد الدولي على تقييم هذه الأهداف في شكل أسقف لا يجب تجاوزها. فمثلا نجد أن إعانات الأسعار التي كانت تستوعب حوالي 4.9 % من الناتج الداخلي الخام سقف في حدود 0.8 % عام 1996، ويتوقع أن يصل إلى 0.6 % خلال السنة الأخيرة من الاتفاق للقضاء على عجز الميزانية و إيصال الفائض إلى مستوى 0.6 % قبل نهاية الاتفاق . و فيما يخص الأوضاع المالية، نلاحظ انه و في سنة 1997 و هي السنة التي أصدرت فيها الحكومة الجزائرية قانون المالية لدعم تنفيذ برامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بلغت الإيرادات العامة 881 مليار دينار، أما النفقات العامة فبلغت 942 مليار دينار، و قدر العجز الإجمالي بـ 60 مليار

دينار. هذا و تشكل الإيرادات النفطية في تلك الفترة النصيب الأوفر من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت خلال نفس السنة 57.5 % من مجموع الإيرادات. أما النفقات الجارية فارتفعت من 65% إلى 70.02%، أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 فقد وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا للإنعاش الاقتصادي بقيمة 7 مليار دولار بهدف تشجيع النمو الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى خلق فرص العمل للعدد المتزايد من البطالين . و لتحقيق هذه الأهداف تم خلق صندوق لضبط الموارد الذي قد يسمح للميزانية أن تتكيف مع المتغيرات التي قد تحصل في أسعار المحروقات ،لكن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة وان الميزانيات الإضافية التي كانت تعدها الحكومة كانت تحسب على أساس سعر 19 للبرميل و هذا ما جعل صندوق ضبط الموارد يستفيد من موارد إضافية.

فيما يخص الأوضاع المالية لهذه الفترة فنجد انه في سنة 2004 مثلا بلغت إيرادات الميزانية 2201 مليار دينار و التي تشكل نسبة 37.1 % من الناتج المحلي الخام. ويعود الارتفاع في حصيله الإيرادات إلى الزيادة الحاصلة في قطاع المحروقات. أما فيما يخص جانب النفقات فقدرت بـ 1878 مليار دينار، ومن ثم فان نصيبها من الناتج المحلي الخام قد انخفض إلى 31.8 % مقابل 33.1 % عام 2003 . كما لوحظ في هذه الفترة أيضا ارتفاع في نفقات رأس المال، و هذا و إن دلّ على شيء فإنما يدل على الأهمية و الوزن الذي توليه الحكومة الجزائرية لمثل هذه النفقات لأنها تمثل أداة مهمة لدفع النمو الاقتصادي و الرفع من مستويات المعيشة .¹

المطلب الثالث: العوامل المتحركة في السياسة المالية الوطنية للفترة 1999-2010:

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم

¹ ا.رضوان سليم، دور السياستين المالية و النقدية في التنمية، مرجع سابق ص ص 101- 102 .

الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات الطابع الكينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88% مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت على سبيل المثال نسبة 6.8 سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الست الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى ادني مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005¹.

¹ دبي يوسف اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص 108-115.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا الإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

كما يختلف دور السياسة المالية حسب كل فكر، اذ تعتبر السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، كما تختلف أهداف السياسة المالية من الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، و للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي و هي تتمثل في الإيرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة، بحيث أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام و هذا راجع إلى تدهور اقتصادها و هشاشة بنيتها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

ومن خلال تطرقنا إلى طبيعة السياسة المالية في الجزائر تبين أن السياسة المالية في لها دور فعال و تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية وهي مرتبطة بشكل كبير بالعائدات النفطية و البترول و المحروقات و تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على أسعارها.

الفصل الثاني

البرامج التّموية في

الجزائر

2014-2001

تمهيد:

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات الإصلاح لكن كانت اقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي... الخ سنقوم من خلال هذه الدراسة بتقديم المفاهيم الأساسية لأهم البرامج التنموية وتحليل الانجازات والمشاريع الكبرى بالجزائر.

حيث تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية ومتكاملة، حيث تضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل والمنشآت الأساسية كالطرق والنقل والمطارات والموانئ والسدود وشبكات الري والغاز والربط الكهربائي ودعم الأنشطة الإنتاجية وقطاعات الصناعة الفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والصحة وتنمية الاستثمار.

وتتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009، والمرفق البرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والمتعلقين بالفترة 2006-2009 إضافة إلى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014.

حيث ارتأينا إلى تقسيم الفصل الثاني إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.
- المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو أو (المخطط الخماسي) 2010-2014.
- المبحث الرابع: تقييم البرامج و المشاريع الاستثمارية من 2001-2014.

البحث الأول: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

و يعتبر أول انطلاقة للمشاريع التنموية بالجزائر.

المطلب الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2004/2001 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية، الفلاحية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.¹

التوزيع السنوي لمبالغ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2004/2001 في الجدول:

¹Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement algérien ،le couvremet ، algérien ، juillet 2005 ، p 11

الجدول رقم (02): التوزيع السنوي للمبالغ (مضمون مخطط دعم الإنعاش

الاقتصادي) 2004/2001

(الوحدة تساوي مليار)

المجموع (النسب)	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاح والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بوفليح نبيل: أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005، ص 107.

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهيكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنية التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و2002 يقدر ب 205 مليار دج 185.9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

1) دوافع إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة، وهذا ما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، يضاف إليهما تلزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة ما صاحبهما من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي 20 مليار دولار.

وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفي المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات العمومية أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بأحداث التنمية المطلوبة، وأنه لا يمكن تسمية الكثير من المناطق في الجزائر دون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار الخاصة.¹

وفي هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية المتاحة لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على سلسلة من المعطيات:

- تشجيع ودعم الأنشطة والمبادلات كثيفة العمالة.

- تطوير المشاريع الصغيرة.

¹ صالح نجية، صخناش فتيحة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001/2004، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1. ص 14

- إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
 - تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
 - تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
 - تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.
- كما إن الإستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف إلى استعادة عملية النمو والانتعاش المرفقة لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتسمية الموارد البشرية وخلق توازن إقليمي في إطار تسمية محلية متكاملة.
- وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينيات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة وتنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى، كذلك اعتنت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق العام وأطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي¹.

(2) الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) والذي كان من أهدافه الحد من الفقر، توفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7%، وتهدف أيضا إلى تحقيق جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى وسيهدف أيضا البرنامج في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5% و 6% ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحة ومختلف الأنشطة

¹ ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية. ص 47.

الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

كما حرصت السلطات العمومية على إن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن وذلك من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التسمية الشاملة.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع وهي:

- استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي قيد الانجاز.
 - إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.
 - مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.
 - توفر وسائل وإمكانيات الانجاز، خاصة المحلية منها.
 - الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة المشروع فيها.¹
- المطلب الثالث: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004).**

جدول رقم (03): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي

المحتوى	المبلغ	النسبة %
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم مصادر الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
—	525	100

المصدر: زوين إجميان، مذكرة نيل شهادة في العلوم الاقتصادية، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من توصيف التنمية، جامعة قسنطينة، 2011، ص96.

¹ ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية، ص45.

جدول رقم (04): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

القطاعات	عدد المشاريع
الري و الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران و الأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين، التعليم العالي و البحث العلمي.	1369
أشغال المنفعة العمومية، و الهياكل الإدارية	1296
اتصالات، صناعة	982
صحة، بيئة، نقل	623
الحماية الاجتماعية	653
الطاقة، الدراسات الميدانية	223
هياكل قاعدية سياسية وثقافية	200

المصدر: تقرير سياسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، ص 21.

- مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مراقبة الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

أولاً: دعم النشاطات الإنتاجية.

أ. الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرنامج المرتبط بزيادة الإنتاج الفلاحي بما فيها الصادرات من المنتجات الفلاحية، كما يضع بين أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار سكان الأرياف

ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 65.0 مليار دينار للقطاع الفلاحي في إطار تنمية البرامج.

ويمكن إجمال مختلف الأنشطة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي في:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
 - إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
 - حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي.
 - حماية النظام البيئي و الرعوي وتحسين نوعية العلف.
 - مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة الديون الفلاحية.
 - زيادة فرص العمل الفلاحي و إعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي.
 - المحافظة على المساحات الفلاحية من التصحر.
- وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

ب. الصيد و الموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد ثروة لم تستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية...الخ) وأخرا (التكثيف، التقييم، التبريد و النقل...الخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة بجنب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (fnapaa)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.
- إدخال الإجراءات الجبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المسيرين من مشاريع FIDA و CEE.

وقد خصص المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بما يقدر بـ: 9.5 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية و البشرية:

أ. التنمية المحلية:

- ان البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستمر للإطار المعيشي للمواطنين.
- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.
 - ان المشاريع المرتبطة بالطرق طرق ولأثية وبلدية تطهير الماء و المحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البني التحتية للاتصال تشجيع كلها على استقرار و رجوع السكان، ولا سيما المناطق التي مسها الإرهاب.
 - يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية الى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.
- وقد تم التركيز في هذا الإطار على:
- مشاريع تحسين و صيانة الطرق البلدية و الولائية.

• رفع نسبة الربط بالكهرباء و التزويد بالمياه الشروب وتطور سكان العرف الصحي.

• إعادة تأهيل المناطق المتضررة من جراء الإرهاب و البلديات المهمشة و الفقيرة.

• دعم المشاريع الإنتاجية و التركيز على المشاريع وشبكة الاتصالات.

ب. التشغيل و الحماية الاجتماعية:

ان البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة من ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية اليد العاملة (TVP-HUMO) و المتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذا البرنامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافة لـ: 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما في النشاط الاجتماعي، يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة و أخيرا 3 ملايين من سوق العمل.

وتقدر تكلفة المتابع في مجال التنمية المحلية إضافة إلى محور التشغيل و الحماية الاجتماعية تحول إلى 114 مليار دينار.

ثالثا: تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ: 90.3 مليار دينار، تم اختيار المشاريع وفقا للانعكاسات المباشرة على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية) كما احتفظ أيضا بالبرنامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية والتي تقلص من ضغط ترفق الطلبة عند الدخول الجامعي ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

- التربية الوطنية 27 مليار دج، الصحة و السكان 14.7 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج،

الشباب و الرياضة 04 مليار دج، الثقافة و الاتصال 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

رابعاً: تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار المعيشة:

في إطار الأشغال البلدية للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب: 210.5 مليار دج هذا البرنامج يتشكل من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، اعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

أ. التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة السكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة. ثم تقدير هذا البرنامج ب 42.9 مليار دج بتوزيع على النحو التالي:

1- المنشآت القاعدية المرتبطة بالري:

خصص لهذه المنشآت مبلغ 31.3 مليار دج وزعت على 09 مشاريع رئيسية، تم التركيز فيها على تزويد المناطق المهمشة و البلديات الفقيرة بالماء الشروب وتلبية الاحتياجات الفلاحية في جانب الري.

2- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية:

وضعت السلطات العمومية صيانة وتطوير شبكة الربط بالسكك الحديدية من الاهداف الإستراتيجية، وخصص لمنشآت السكك الحديدية مبلغ أولي قيمته 54.6 مليار دج.

3- الأشغال العمومية:

تشكل قطاع الأشغال العمومية أهمية كبيرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 45.3 مليار دج تضمن 25 مشروع رئيسي تم توزيعها على شبكة الطرق و المطارات و الموانئ بهدف تسهيل حركة الأفراد و البضائع في الولايات التي تتميز بكثافة سكانية عالية في ولايات الجنوب وخلق تكامل إقليمي بين مختلف المناطق.

4- تأمين الموانئ و المطارات و الطرق:

بلغت التكلفة في هذا البرنامج حوالي 1.7 مليار دج واستهدف مكافحة الغش و حماية الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الأمن عبر مختلف نقاط دخول الموانئ و المطارات و الطرقات بواسطة الوسائل و المعدات الحديثة للرصد و المراقبة.

5- شبكة الاتصالات:

انطلاقا من أن عملية التنمية تتطلب مواكبة التطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات و اهتمام السلطات العمومية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تختلف أقطاب تكنولوجية تسمح باندماج الباحثين و الجامعيين وقد خصص لهذا البرنامج 10 مليار دينار.

ب. إعادة تأهيل الأرياف و مناطق الهضاب العليا و الواحات:

ان هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسم هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعيشي، و سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

- 1/ المحيط: 6.1.....مليار دج.
- 2/ الطاقة: 16.8.....مليار دج.
- 3/ الفلاحة: 9.1.....مليار دج.
- 4/ السكن: 35.6.....مليار دج.

خامسا: السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001:

جدول رقم: (05): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.5	غرفة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
20	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001، مصالح الحكومة، ص18.

■ نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

تتميز السنوات 2004-2001 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن

عبر ربوع الوطن وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دج من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طول السنوات الخمس بنسبة 6.8% من سنة 2003.

- تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24%.

- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة قدرة ب 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، بالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

لما يقال أن هذا البرنامج يسجل كل المشاكل العامة -الخفية و الجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة وبخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.¹

¹أ. رزمان كريم، أبحاث اقتصادية وإدارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، ص من 200 الى 205.

المبحث الثاني: البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/2009 و المرفق

بالبرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006-2009.

و يعتبر هذا البرنامج كمواصلة للبرنامج السابق 2001-2004 و أيضا القيام بطرح مشاريع أخرى و كذلك طرح مشاريع تنمية الهضاب العليا و الجنوب.

المطلب الأول: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وظروف نشأته.

أولا: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C):

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أبريل 2005 المتعلق بالفترة 2009/200 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأة مع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2004/2001 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.

فقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر بحوالي 4203 مليار دج ونزعت على عدة محاور.

ثانيا: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، بالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادية للفترة 2004/2001 و ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينيات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار

النفط لمستويات قياسية و الانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياجات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

كل هذه المعطيات شجعت السلطات العمومية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية و إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي¹.

وخلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب" و "الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قدمته 200 مليار دولار خصصته أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبينه الجدول.

الجدول رقم (06): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).

القطاعات	المبلغ بالملايين (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة	50	1
المجموع	4202.7	100

المصدر: ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، مصالح الحكومة، ص19.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج/\$ معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار خصص منه 85.5 لتحسين ظروف المعيشة والإسكان

¹نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد09، ص47.

وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار وهذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.

وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق-غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار والذي كان يتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009.

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونظيف الى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منهما غلاف مالي قدره 20 مليار دولار، وعليه يكون الإجمالي لما خصص للاستثمار 100 مليار دولار¹.

المطلب الثاني: مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشة السكان بحوالي 1908.5 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 45.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، مقسمة على مجموعة من الأبواب على النحو التالي:

أ/ السكن:

إضافة إلى 385000 وحدة التي برمجت الى غاية سنة 2004 فإن العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي برمجت في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو يقدر بحوالي مليون وعشرة آلاف وحدة سكنية (1010000 وحدة) موزعة على النحو التالي:

- السكن الاجتماعي الإيجاري: 120000 وحدة.

¹ سيلام حمزة، وليد بزوي فاتح، فعالية السياسة المالية، مرجع سابق، ص 87.

- سكن البيع بالإيجار : 80000 وحدة.
- السكن الاجتماعي التساهمي : 215000 وحدة.
- السكن الريفي (في شكل الإعانات) : 275000 وحدة.
- السكن الترقوي : 175000 وحدة.
- البناء الذاتي : 145000 وحدة.

ب/ التعليم العالي: من أجل تطوير قطاع التعليم العالي تم برمجة:

- انجاز 231000 مقعد بيداغوجي جديد.
- انجاز 185000 سرير جديد لتحسين ظروف إيواء الطلبة.
- بناء 26 مطعم جامعي جديد على مستوى الاقامات والكليات الجامعية.

ت/ التربية الوطنية:

- بناء 6955 قسم دراسي جديد موزعة على مختلف أنحاء الوطن.
- انجاز 929 مدرسة أساسية و 434 ثانوية جديدة.
- انجاز 635 مرفق جديد للنظام النصف الداخلي و 165 مرفق جديد للنظام الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية.
- انجاز 1098 مطعم مدرسي وتشييد 500 منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.

ث/ التكوين المهني:

- انجاز وتجهيز 30000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين في إطار إستراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل.
- تهيئة وإعادة تأهيل 250 مؤسسة وإزالة مادة "الاميات" من 145 مؤسسة.
- انجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاصة بالقطاع.

ج/ الصحة العمومية: تضمن ما يلي:

- انجاز 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة، و55 عيادة متعددة الخدمات، إضافة الى 113 مركز للصحة والولادة.
- 11 مركز متخصص (معالجة الحروق، مراكز مكافحة السرطان، أمراض القلب).
- 05 مراكز للأمهات والأطفال، ومعهدين للكلية وأمراض السرطان.
- 06 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود ومعهد التكوين الشبه طبي الإفريقي.

ح/ تزويد السكان بالماء الشروب:

- انجاز 10 عمليات كبرى لتزويد السكان بالماء الشروب، مع ملاحظة أن هذه العمليات ليست مدرجة ضمن الأشغال الكبرى الخاصة بالحدود ونقل المياه.
- انجاز 1280 مشروع خاصة بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير.
- إعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب في 18 مدينة.
- حفر 1150 بئر وبناء 230 خزان للمياه.

خ/ الشباب و الرياضة:

أولت السكنات العمومية أيضا اهتماما كبيرا بالشباب و مختلف الأنشطة الرياضية وذلك ببرمجة إنجاز العديد من الهياكل أهمها:

- إنجاز 163 مركب رياضي، و28 ملعب متعدد الرياضات، إضافة لإنجاز 349 ملعب و أرضية جواريه و 89 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعة متعددة الخدمات.
- بناء و تجهيز 105 قاعة رياضية متخصصة و 264 مسبح.
- انجاز 08 مراكز ثقافية و 95 مخيم وبيت شباب.

د/ الثقافة:

- انجاز 14 دار ثقافة وانجاز 08 مسارح للهواء الطلق.

- انجاز وتجهيز 19 مكتب و 03 متاحف.

ذ/ إيصال الغاز:

تضمن مخطط لربط 964000 منزل بشبكة الغاز و تزويد 397700 منزل بالكهرباء.

ر/ أعمال التضامن الوطني:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها و التي تشمل 14 مركزا طبيا للأطفال المتخلفين
ذهنيا و 05 مراكز لإعادة التربية و 03 نواد.
- برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية.

ز/ تطوير الإذاعة و التلفزيون:

تضمن اقتناء جهازين للبحث المتعدد القنوات واستحداث قنوات تلفزيونية جديدة.

س/ انجاز منشأة للشؤون الدينية.

- دراسة و انجاز المسجد الكبير للجزائر.
- انجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي.
- انجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

ش/ البرامج البلدية للتنمية:

- انجاز المشاريع للتزويد بالماء الشروب و التطهير.
- عمليات فك العزلة وعمليات تحسين المحيط الحضري.
- إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها.
- انجاز وإعادة تأهيل المنشآت النباتية و الرياضية و الثقافية.

ص/ مشاريع خاصة لتنمية مناطق الجنوب:

تم تخصيص مجموعة من المشاريع الإضافية بتكلفة 100 مليار دج.

ض/ مشاريع خاصة لتنمية مناطق الهضاب العليا:

رصد حوالي 150 مليار دينار لإنجاز مشاريع لفائدة مناطق الهضاب العليا¹

و الجدول الأتي يلخص محاور تحسين ظروف معيشة السكان:

الجدول رقم(07): محاور برنامج تحسين معيشة السكان و المبالغ المخصصة لها.

المبالغ المخصصة	محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
555.0	السكنات
141.0	التربية الوطنية
200	التكوين المهني
58.5	الصحة العمومية
85.0	تزويد السكان بالماء
127.0	الشباب و الرياضة
60.0	الثقافة
16.0	إيصال الغاز + الكهرباء إلى البيوت
65.0	أعمال التضامن الوطني
95.0	تطوير الإذاعة و التلفزيون
19.1	انجاز منشآت للعبادة
10.0	عمليات تهيئة الإقليم
26.4	برامج بلدية للتنمية
200.0	تنمية مناطق الجنوب
150	تنمية مناطق الهضاب العليا

المصدر: ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، افريل 2005، ص06.

¹باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، سنة 2011/2010، ص من 61 الى 64.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه السنة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1) مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

- النقل: فقد خصصت له حوالي 700 مليار دينار بما فيها السكة الحديدية للشمال (عنابة، الجزائر، وهران، الحدود المغربية) على مسافة 1200 كم و العديد من التحديثات على خطوط السكة الحديدية وأيضا ميترو الجزائر وكذلك النقل الحضري و الموانئ و المطارات.

- الأشغال العمومية: و التي خصص لها مبلغ 600 مليار دج.

- الماء (سدود و تحويلات) و التي خصص لها 393 مليار دج.

- تهيئة الإقليم: و التي خصص لها مبلغ (10.15 مليار دج).

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت.

ويمكن تلخيص أهم المحاور التي وردت ضمن برنامج تطوير المنشآت الأساسية و المبالغ التي رصدتها في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

المبالغ المخصصة (مليار)	محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية
700.0	قطاع النقل
600.0	قطاع الأشغال العمومية
393.0	قطاع الماء (السدود و التحويلات)
10.15	قطاع تهيئة الإقليم

المصدر: ملف "برنامج التكميلي لدعم النمو" مصالح رئاسة الحكومة، افريل 2005، ص07.

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن دعم التنمية الاقتصادية في 05 قطاعات رئيسية وهي:

- **الفلاحة و التنمية الريفية:**

حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دينار وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

- **الصناعة:**

حيث خصص لها 13.5 مليار دينار وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

- **ترقية الاستثمار:**

حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دينار قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات.

- **الصيد البحري:**

حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دينار قصد القيام بعمليات الصيد البحري.

- **السياحة:**

حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دينار بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية:**

حيث خصصت الدولة ما قيمة 4 مليار دينار لهذا الجانب وذلك للأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية و الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(09): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

المبالغ (مليار دينار)	محاور برنامج دعم التنمية
300.0	قطاع الفلاحة و التنمية الريفية
13.5	قطاع الصناعة
12.0	قطاع الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4.0	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل 2005، ص08.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

حيث رصدت السلطات العمومية من هذا الإطار 203.9 مليار دج وذلك من اجل تحسين الخدمة العمومية و معالجتها من مستوى تطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية.

و الجدول الآتي يوضح برنامج تطور الخدمة العمومية.¹

الجدول رقم(10): محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية.

المبالغ (مليار دج)	محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية
34.0	العدالة
64.0	الداخلية
65.0	المالية
2.0	التجارة
16.3	البلدية وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال
22.6	قطاعات الدولة الأخرى

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة"، أفريل 2005، ص09.

¹ خرزمان كريم، أبحاث اقتصادية و ادارية، مرجع سابق، ص ص 205-206.

خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال:

خصص البرنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموعة المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما نسبة 1.1%، أي حوالي 50 مليار دج.¹

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا:

إن البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا يمتلكان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق، و التي تهدف إلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات ومراعاة الخصوصيات الجغرافية و المناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن، كما أن هذين البرنامجين التكميليين الخاصين يهدفان من جهة أخرى إلى جعل ولايات الهضاب العليا و الجنوب مناطق مؤهلة لجذب الاستثمارات من مختلف المجالات و تمكينها من أن تكون أقطاب تنموية بما يتناسب و المزايا البيئية التي تتمتع بها كل منطقة، وهذا ما يسمح بخلق الظروف المناسبة لاستقرار السكان في هذه المناطق وتخفيض حدة النزوح إلى الولايات الشمالية.

تجدر الإشارة إلى انه سبق وان استفادت ولايات الجنوب و الهضاب العليا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقارب 1150 مليار دج.

من اجل توفير مزيد من الظروف الملائمة لدعم التنمية الاقتصادية في ولايات الجنوب و الهضاب العليا تم وضع نظام ترخيص القانون الاستثماري يعطي مزايا بالنسبة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي قطاع الفلاحة.²

¹ رزمان كريم، مرجع سابق، ص206.

² باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص101.

أولاً: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب:

"المادة 23 تعدل وتقر قانون أحكام المادة 85 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 02 رمضان عام 1418 الموافق ل 31 ديسمبر 1997 و المتضمن قانون المالية لسنة 1998، المعدل و المتمم، وتحرر ما يلي:

- المادة 25: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 089-301 وعنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".

يقيد في هذا الحساب:

- في مجال الإيرادات:

- تخصيصات الميزانية.....(بدون تغيير) الجباية البترولية.
- كل المواد الأخرى.....(بدون تغيير) الإعانات المختلطة.
- تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.

- في مجال النفقات:

- تمويل.....(بدون تغيير حتى) المشاريع المهيكلة.
- التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب.
- تقرر المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق.
- يكون الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف لهذا الحساب.¹

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2006/2009 بعد التعليمات التي تلقتها عقبى زيارة رئيس الجمهورية إلى ولاية ورقلة و الاغواط خلال سبتمبر 2005.

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 19 يوليو 2006، العدد 47، ص 07.

ويمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية وخلق التوازن الإقليمي.

أما بخصوص التكلفة المالية فقد خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج مثل مشروع انجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة¹

مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب:

1/ تحسين ظروف حياة السكان:

خصص لها حوالي أكثر من 286 مليار دينار، وتضمنت مايلي:

- انجاز 60 ألف مسكن إضافي بتكلفة تفوق 110 مليار دج لتغطية العجز في مناطق الجنوب وترحيل سكان البيوت الهشة وغير اللاتقة.

- تخصيص حوالي 20 مليار دج لتعزيز مشاريع ربط البيوت بالغاز الطبيعي و الكهرباء، بسبب التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع نظرا لتباعد التجمعات السكانية الصحراوية.

- تخصيص أزيد من 80 مليار دج للموارد المائية.

- انجاز 10 ألف مقعد بيداغوجي إضافي و 7500 سرير لإيواء الجامعيين.

- رصد حوالي 12 مليار لقطاع التربية بالولايات الجنوبية لانجاز المؤسسات التربوية،

انجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و 16 مركب رياضي و 11 مسبح و 20 حوض.

- تخصيص أزيد من 15 مليار دج لدعم الرعاية الصحية لولايات الجنوب وبناء 09 مستشفيات.

2/ برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية:

رصد البرنامج التكميلي قرابة 74 مليار دج للتنمية الاقتصادية تضمنت:

¹بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.

- أكثر من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات لمناطق الجنوب.
- تخصيص حوالي 02 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية لمناطق الجنوب.
- رصد حوالي مليار دج لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3/ تنمية و سائل النقل:

خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مليار دج وتطوير الخدمات الادارية خاصة في قطاع العدالة و تعزيز وعصرنة مصالح الرقابة.¹

ثانيا- البرنامج التكميلي لتهيئة مناطق الهضاب العليا:

المادة 22: تعدل و تم أحكام المادة 67 من القانون من الرقم 03-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004 و تحرر ما يلي:

المادة 67: بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 116-302 عنوانه (الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا).

ويقيد هذا الحساب:

*في باب الإجراءات:

- تخصيصات ميزانية للدولة (بدون تغيير حتى) الجباية البترولية.

- تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب

*في باب النفقات:

-التمويل الكلي (بدون تغيير حتى) الهضاب العليا

-التمويل المؤقت البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا.

¹باشوش حميد ، مرجع سابق، ص.ص 72-73.

1) مضمون البرامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا:

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 مرفق البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين السكان مختلف مناطق الوطن من حيث الاستفادة من الاستثمارات العمومية و مراعاة الخصائص الجغرافية و المناخية و في إطار خلق أقطاب جديدة و تنمية متعددة. و قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنمية مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا حوالي 620 مليار دينار جزائري تتضمن ما يلي:

• مكونات البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

1/ 288.5 مليار دج ظروف معيشة السكان 5الوحدة بالمليار.

- 73.8 موجهة لقطاع السكن

- 36.4 مليار دج موجهة لقطاع التربية الوطنية و التكوين

- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة.

- 43.2 مليار دج لتزويد السكان بالمياه.

- 57 مليار لتوصيل الغاز و الكهرباء للبيوت.

- 14.7 مليار دج للشبيبة و الرياضة.

- 43.2 مليار دج للتشغيل و التضامن الاجتماعي.

2/ 233 مليار لترقية التنمية الاقتصادية.

- 50 مليار دج لتنمية الري و الفلاحة.

- 137 مليار دج لتنمية الهياكل القاعدية للنقل.

- 39.3 مليار دج لتنمية الفلاحة و الغابات.

- 6.7 مليار دج لتنمية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3/ 18 مليار لتعزيز صالح الدولة من نسبتها 11.3 مليار لقطاع العدالة.

4/ 36.8 مليار دينار للمشاريع البشرية للتنمية.

5/ 29 مليار دج لانطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة.

إن البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا، شأنه شأن البرنامج المقرر قريبا لولايات الجنوب بأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربيعين ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكنات المحلية¹

¹www.el-mouradia.dz/arabe/infor/octulité/houtplateux.htm ،16: 09h.

المبحث الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010/2014.

و هو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو و هو ساري المفعول إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: التعريف بالبرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرة سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004/2009 الذي تدعم هذا الأخير بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المحلية خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.¹

وهو برنامج للاستثمارات العمومية من الفترة 2010/2014 و التي تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار حوصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001/2004.²

المطلب الثاني: تكلفة و الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية:**أولا: تكلفة البرنامج الخماسي 2010/2014:**

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010/2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار.

ثانيا: الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010/2014:

يعتبر اكبر مخطط تنموي تعرف الجزائر منذ الاستقلال، وهو بهدف جزئين أو (شقين)

أساسيين:

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

² باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية، مرجع سابق، ص76.

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

و الملاحظ أن برنامج توظيف النمو أو (البرنامج الخماسي 2010/2014) يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسية تحضير للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 وقد أولى هذا البرنامج أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وهي: التعليم و الصحة و العيش اللائق حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية كما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم(11): التوزيع القطاعات لبرنامج توظيف النمو 2010/2014.

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	%100

المصدر: بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

² مداخلة الدكتوراه: علام عثمان، الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعية، بعنوان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001/2014، يوم 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

المطلب الثالث: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

أولاً: التنمية البشرية: (ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي 2010-2014):

حسب تولى برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية حيث خصص له ميزانية صغيرة ما يقارب 9، 386 مليار دج لهذا المحور الهام.

يتضمن البرنامج انجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكماليه وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي من اجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 سرير و 44 مطعم جامعي، وغلاف مالي لحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة لانجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

- وفي قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار لانجاز 172 مدرسة للتكوين الشبه طبي.

- بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دج منها (500000 سكن إيجاري) و(50000 سكن ترقوي) و 300000 لامتصاص السكن الهش و 70000 سكن ريفي.

- بالنسبة لقطاع المياه تخصص أكثر من 2000 مليار دج قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل المياه و 34 محطة للتصفية و أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب.

- تزويد وربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

- انجاز أزيد من 1130 مليار دج من اجل انجاز 80 ملعب و 750 مركب، و 160 قاعة متعددة الرياضات، و 400 مسبح، و 3500 فضاء للعب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين، والشؤون الدينية، و الثقافة، و الاتصال.

ثانيا: تخصيص الخدمة العمومية و تطوير المنشأة القاعدية:

حيث خصص له من إجمالي قيمة البرنامج الخماسي 40 وتضمنت:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية لتحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.
- تخصيص أكثر من 2800 مليار لقطاع النقل وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة لخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.
- تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية. حيث ستوجه 379 مليار خاصة لإنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية.
- كما مكن البرنامج الخامس من انجاز طريق سريع حديث بطول إجمالي يزيد عن 720/كلم.

ثالثا: برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

حيث خصص له 1500 مليار دج تضمنت ما يلي:

- تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج و مشاريع دعم التنمية الفلاحية.
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم قروض بنكية.

- دعم التنمية الصناعية التي ستعقب مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية.

رابعاً: برامج دعم للبحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال:

خصصت الدولة غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال و استكمال مكتسبات المخططات السابقة.

ولبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث

العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري الفارط إلى غاية نهاية 2010¹.

¹بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقدة في 24 ماي 2010.

المبحث الرابع: تقييم المشاريع الكبرى في الجزائر للفترة 2001-2014.

سنحاول في هذا المبحث تقييم أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة 2000-2014 و ذلك بالتطرق إلى أبرز الدور و الأهمية التي تلعبها هاته المشاريع في التنمية الاقتصادية و أيضا التطرق إلى التكاليف و مدى تناسبها مع حجم المشروع و مردوديته الاقتصادية، و في الأخير سنحاول تقديم تقييم شامل عن كل برنامج و ذلك لمعرفة مدى النجاح و التقدم في عملية التنفيذ.

المطلب الأول: أهمية المشاريع الكبرى و دورها في التنمية الاقتصادية

تكتسي المشاريع الكبرى أهمية كبيرة في الإستراتيجية التنموية للسلطات العمومية في الجزائر، و ذلك اهدة اعتبارات، أهمها تلبية حاجيات الأفراد في التعليم و الصحة و السكن و استحداث مناصب العمل، و توفير المناخ المناسب لازدهار الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى متطلبات الاندماج الاقتصادي إقليميا و عالميا التي تفرضها تحديات اتفاقيات الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي و مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مما يحتم توفير الهياكل و المنشآت الأساسية الكفيلة بخلق البيئة الضرورية لجذب و تحفيز الاستثمارات و مختلف الأنشطة الاقتصادية.

فمن بين الأهداف الرئيسية للسلطات العمومية من خلال المشاريع الكبرى الاستجابة لمتطلبات تحسين الظروف المعيشية للسكان، عن طريق مشاريع الهياكل الأساسية في قطاعات الصحة و التعليم، و مشاريع الطرقات و الري و القطاع الفلاحي و التنمية الريفية، حيث انه إضافة إلى الأثر المباشر لمختلف هذه المشاريع على تنمية و تطوير هذه القطاعات و زيادة مساهمتها في خلق الثروة، استهدفت هذه المشاريع أيضا توفير مئات الآلاف من مناصب العمل.

كما أن للمشاريع الكبرى أهمية بالغة في جانب توفير الشروط الضرورية لخلق بيئة مناسبة تسمح بخلق و ازدهار الأنشطة الصناعية و الفلاحية، حيث انه لا يمكن

للاستثمارات المحلية و الأجنبية أن تنتعش في ظل هياكل و منشآت أساسية ضعيفة، و لذلك راهنت السلطات العمومية من خلال مجموعة من المشاريع الكبرى على تحسين البنية التحتية بشكل يسمح بتغيير الأنشطة الاقتصادية، و جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية و بشكل متوازن إقليميا.

و تكتسي المشاريع الكبرى أهمية بالغة في مواكبة متطلبات الاندماج الاقتصادي إقليمي و عالميا، و هذا لدورها في تحديث البنية التحتية و الهياكل الأساسية وفق المقاييس العالمية الحالية التي تراعي متطلبات الجودة و التقنيات الحديثة، ما يسمح بتمهيد الطريق لاقتصاد وطني تنافسي قادر على منافسة شروط الانفتاح الاقتصادي و التحديات الإقليمية و الدولية، حيث أن الرغبة في تغليب الايجابيات على السلبيات في اتفاقيات الشراكة الأوروبية و مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجب أن تكون مصحوبة بتوسيع و تحسين القدرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية بشكل يجعل من الاقتصاد الوطني أكثر جذبا لرؤوس الأموال و التكنولوجيا الحديثة، كما تجدر الإشارة إلى أن تطوير البنية الأساسية تهد جوهر " مبادرة العالم العربي " التي أطلقها رئيس البنك الدولي " روبيت زوليك " عام 2007 لتشجيع التكامل الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا¹

المطلب الثاني: تكاليف انجاز المشاريع الكبرى في الجزائر

طرحت مشكلة إعادة تقييم تكاليف المشاريع جدلا سياسيا و إعلاميا كبيرا جعل الحكومة تضع شروطا صارمة لزيادة المخصصات المالية المتعلقة بالمشاريع المدرجة ضمن برنامج النمو الخماسي 2010-2014 حيث تم التأكيد على عدم تأكيد أي مشروع لم تستكمل دراسته بشكل دقيق و كل دراسة تفوق 20 مليار دينار تخضع لموافقة خاصة

¹ تقرير عن الاجتماع الإقليمي لهيئات البنية الأساسية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا المنظم بالقاهرة من طرف البنك الدولي، يوم 26 سبتمبر 2010.

من وزارة المالية كما يتم شطب مشاريع بمبالغ معادلة من مدونة القطاع المعني بإعادة التقييم.

و يمكن متابعة تكاليف بعض المشاريع الكبرى على النحو الآتي:

1- مشروع الطريق السيار شرق - غرب:

يعتبر مشروع الطريق السيار شرق- غرب من أهم المشاريع المبررة التي عرفتها الجزائر، وقد قدرت المبالغ المخصصة لانجازه بحوالي 805 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 11.1 مليار دولار، ورغم أن مسؤولي وزارة الأشغال العمومية المشرفين على المشروع يبررون ارتفاع التكاليف بحجم المشروع و طبيعة التضاريس، غير أن بعض المتابعين يرون أن هذه التكاليف كبيرة جدا حيث وصل معدل تكلفة انجاز الكيلومتر الواحد إلى حوالي 8.15 مليون اورو (أكثر من 870 مليون دينار جزائري) في حين لم تتجاوز هذا المعدل مبلغ 7.1 مليون اورو في المغرب التي تتميز أيضا بتضاريس صعبة تشبه التضاريس الموجودة في الجزائر.

2- مشاريع صيانة الطرقات:

اتبعت السلطات العمومية سياسة متكاملة في مجال الطرقات، حيث انه بالتزامن مع مشاريع انجاز الطرقات الجديدة تم الشروع في مشاريع أخرى قصد تحديث وصيانة شبكة الطرقات، غير أن الملاحظ هو أن معدل المبالغ المخصصة للصيانة سنة 2004 لم يتجاوز 1.5 مليار دينار سنويا ثم ارتفع من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) إلى 7 مليار دينار سنويا لكن حسب دراسة للبنك الدولي يتطلب مخطط الصيانة الدائمة و الدورية معدل 10.5 مليار دينار سنويا، أي أن المبالغ المخصصة لمشاريع الصيانة لا تغطي سوى نسبة 67% من متطلبات الصيانة.

3- مشروع الميترو:

مشروع الميترو من أقدم المشاريع الكبرى في الجزائر التي تأخر انجازها، و قد قدرت تكلفة انجازه الأولية التي خصصت له للشطر الأول بطول 9.5 كلم الرابط بين البريد المركزي و حي البدر بحوالي 77 مليار دينار إضافة 47 مليار دينار للتجهيزات، و هذا ما يطرح تساؤلات كبيرة عن الجدوى الاقتصادية لمشروع من هذا النوع كلف الخزينة العمومية كثيرا منذ عقود، خاصة و أن هناك من يرى أن التضاريس الصعبة التي تميز الجزائر العاصمة تصعب من مهمة انجاز الميترو و ترفع التكاليف بشكل كبير، و يرون انه من الأفضل استبدال مشاريع توسعة الشطر الأول بمجموعة من خطوط الترامواي التي تعتبر اقل تكلفة و أسهل من ناحية الانجاز.

4- مشاريع السكك الحديدية:

تشير بعض التقديرات إلى أن تطوير شبكة السكك الحديدية قد استهلك إلى غاية سنة 2009 حوالي 11.4 مليار اورو، و رغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها خطوط السكك الحديدية في تسهيل حركة الأفراد ونقل البضائع إلا أن حجم الأنشطة الاقتصادية و تمركزها في المدن الكبيرة يجعل من المردودية الاقتصادية لمثل هذه المشاريع ضعيفا خاصة في المدى القريب، غير انه و بالنظر إلى الأفاق الواعدة من استكمال مختلف المشاريع الكبرى في جميع المناطق فانه من المنتظر أن يعرف أقل باستعمال شبكة السكك الحديدية ارتفاعا مطردا بالتوازي مع نمو و توسع الأنشطة الاقتصادية.

5- مشاريع المطارات و الموانئ:

التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع لا يتناسب مع حجم الرحلات الداخلية و الخارجية بالمطارات و حركة الأنشطة التجارية بالموانئ، و يجب أن لا يخضع قرار انجاز مطار بمدينة داخلية لطلبات شعبية فقط بل يجب التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع، كما أن عدم تحديث أساليب تسيير الموانئ و المطارات و شركات النقل البري و الجوي

و ضعف القطاع السياحي يضعف من المردودية الاقتصادية للاستثمارات الضخمة في
توسعة و تطويرا لهياكل الأساسية المتعلقة بالنقل البحري و الجوي.

6- مشاريع السدود و التحويلات المائية:

استهلكت المشاريع الكبرى للسدود و التحويلات المائية مبالغ كبيرة نظرا لطبيعة هذه
المشاريع و متطلبات عملية الانجاز، حيث فدرت مجموعة التكاليف لاهم مشاريع الفترة
2000-2010 بأكثر من 10 مليار دولار كما تم تخصيص حوالي 15 مليار دولار
للكماسي 2010 -2014 لانجاز 19 سدا.

و تشير بعض التقارير إلى أن اغلب مشاريع السدود و التحويلات المائية خضعت لإعادة
التقييم عدة مرات و هذا ما تسبب في زيادة التكاليف بشكل كبير عن التكاليف الأولية
المعلنة.

7-مشاريع قطاع الفلاحة و التحويلات المائية:

اهتمت السلطات العمومية بقطاع الفلاحة و التنمية الريفية بالموازنة مع الجهود
السياسية التي بذلت في العشرية الأخيرة التي إعادة الأمن و الاستقرار للمناطق الريفية و
سمحت بعودة الكثير من الفلاحين النازحين جراء تتبعات عشرية التسعينات، و في هذا
الإطار تم تسجيل إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و الذي تم تعزيزه
بمخطط التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2008، و قد تم تخصيص 350 مليار دينار
للقطاع خلال الفترة 2000-2009 إضافة إلى المبالغ المخصصة لمسح 14 مليار دينار
من ديون الفلاحين سنة 2001 و 41 مليار دينار سنة 2009، كما تم زيادة المخصصات
المالية للقطاع الفلاحي بشكل كبير للكماسي 2010-2014 بمعدل 200 مليار دينار
سنويا أي ما مجموعه 1000 مليار دينار (أكثر من 13.5 مليار دولار).

و إذا كانت هذه التكاليف ضرورية للنهوض بالقطاع الفلاحي في إطار إستراتيجية
تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك عدة مشاكل تطرح خاصة في مراقبة و متابعة أموال

الدعم الفلاحي إضافة إلى مشكلة المسح المتكرر لديون الفلاحين و الذين يكون احيلنا لأسباب سياسية غير مبررة اقتصاديا، كما يجب الإشارة إلى عدم انعطاش الاستثمارات الكبيرة في القطاع الفلاحي على انخفاض الواردات الغذائية.

8- مشاريع الإسكان:

عرف قطاع السكن تخصيص حوالي 585 مليار دينار لمختلف مشاريع السكن الخاصة بالفترة 2005-2009 إضافة إلى أكثر من 228 مليار دينار خلال الفترة 2002-2004، أي مجموع أكثر من 813 مليار دينار (حوالي 11 مليار دولار) خلال الفترة 2002-2009، كما تم تخصيص مبلغ 3700 مليار دينار (حوالي 50 مليار دولار) للفترة 2010-2014.

و قد ساهمت هذه المبالغ الكبيرة المخصصة لقطاع السكن في التخفيف من أزمة السكن سواء في المدن أو على مستوى الأرياف بالنظر إلى الصيغ المختلفة لهذه السكنات التي تراعي مختلف الفئات (السكنات الاجتماعية، السكن الريفي، السكنات التساهمية، سكنات البيع بالإيجار، السكنات الترقية، البناء الذاتي)، لكن يجب التنبيه إلى ضرورة أن تكون هذه الاستثمارات الكبيرة مصحوبة بإعادة النظر في التوزيع المجاني خاصة ما تعلق بالسكنات الاجتماعية، و ذلك من أجل أن تمثل هذه السكنات مورد دائم للخزينة العمومية و حتى لا يشجع التوزيع المجاني على الاستمرار في بروز ظاهرة البناء الفوضوي.¹

¹ باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 128-131.

المطلب الثالث: تقييم المخططات التنموية و نسب الانجاز 2001-2014.

الفرع الأول: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004:

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 الى ديسمبر 2003 ما يلي:

- تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.
- يوجد 26 % من المشاريع قيد الانجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- 1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي و الإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص و هذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- إن كثرة الأهداف الرئيسية و الفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته باعتبار إن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع و عمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من اثر فعالية البرنامج.
- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر يتطلب من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة و طويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف.
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي اثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة

- و الفعالية للقطاع الصناعي و عدم مسايرة الجهاز المصرفي و الإدارة للمتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
- لقد أدت زيادة الإنفاق العام المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
 - حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج قطاع المحروقات بلغ 5%، إلا انه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:
 - أ- إن الارتفاع الهام لمداخل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
 - ب- إن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيق لاستثمار المنتج المحلي، و بالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.
 - ت- إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).¹

الفرع الثاني: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض و ذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، اما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.

¹بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري.تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية-، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 12-13.

- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو و تأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار و يرجع ذلك إلى التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج مما أدى إلى ندرة العقار و كذلك تمديد أجال الموافقة على الصفقات العمومية.
- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الاستثمارية.
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية و المشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية.
- تبذير الموارد المالية اثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: تقييم برنامج مواصلة دعم النمو-المخطط الخماسي-(2010-2014)

- إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من اجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية حيث تم وضع جملة من الترتيبات من اجل عقلنة الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية.
- و يتميز برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) بحجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي و ذلك من خلال:
- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
 - دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة
 - تحسين ظروف معيشة السكان و العش في العالم الريفي.
 - تحسين إطار الاستثمار و محيطه.

¹ بوعشة مبارك، أبحاث المؤتمر الدولي، مرجع سابق ص 15-16.

إما بخصوص التمويل فإن هذا البرنامج تم تمويله حصريا من الموارد الوطنية و استبعاد كل استدانة خارجية و بالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي اثر على ميزان المدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل¹.

¹ المرجع نفسه، ص ص 17-18.

خلاصة الفصل:

سمحت العائدات النفطية التي ارتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2000 للسلطات العمومية في الجزائر في الانطلاق في سلسلة من الاستثمارات العمومية، بعد عشرية التسعينات التي تميزت بوضعية مالية صعبة جراء تدهور المداخل النفطية وقد تسببت هذه الوضعية إضافة إلى المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي طيلة هذه العشرية في تفاقم البطالة و أزمة السكن و اختلال توزيع النشاط الاقتصادي، و لكن بعد التحسن الكبير الذي عرفته الجزائر في الجانب الأمني و كذلك من ناحية العوائد النفطية بدأت السلطات الحكومية في الشروع في استغلال هذه الظروف المتاحة في التنمية .

وقد تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محدودة و تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009 و المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الهضاب العليا و الجنوب، وكما تم أيضا إطلاق البرنامج الخماسي في 2010-2014 بتكلفة كبيرة قدرت بحوالي 286 مليار دج من اجل مواصلة و استكمال المشاريع السابقة وغير المستكملة و انجاز مشاريع أخرى والوصول أيضا إلى تحسين مستوى المعيشة.

ونعتبر هذه المشاريع دفعة قوية لتنمية الاقتصاد الوطني و تحسين المستوى المعيشي و تحقيق العدالة الاجتماعية و القضاء على الجهوية. وأظهرت عملية المتابعة و التقييم للبرامج و المخططات التنموية مشكلة الارتفاع للموارد المالية لهذه المشاريع الناتجة عن عمليات إعادة تقييم التكاليف و كذلك ضعف أساليب التسيير، كما سجلت هذه المشاريع أيضا مشكلة أخرى و هي التأخر الكبير لانجاز و إتمام العديد من المشاريع مما أدى إلى عرقلة سيرورة التنمية في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة تقييمية

تمهيد:

بعد فشل سياسات التنمية المتبعة من طرف الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات ظل الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة مستديمة بالرغم من تنوع الثروات المادية و البشرية، و ظل قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية في الجزائر، حيث يعتبر المحرك الرئيسي لتمويل التنمية في ظل ركود القطاعات الأخرى و خاصة منذ سنة 2000 .

في ظل الظروف الراهنة شرعت الحكومة الجزائرية بوضع برامج إصلاحية خاصة عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014، تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك معالجة مشكل البطالة والتشغيل من خلال تطوير القطاعات التي أولتها أهمية خاصة ضمن برامجها الاستثمارية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأكيد منها بالدور الذي يؤديه في تحقيق التنمية، كما تسعى أيضا إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و لذلك ارتأينا أن نقسم الفصل الثالث إلى:

المبحث الأول: اثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية 2000-2013.

و الذي تم من خلاله دراسة آثار السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على النمو الاقتصادي و البطالة و كذلك التضخم.

المبحث الثاني: انعكاسات المشاريع الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2012.

و الذي تم فيه عرض تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذلك تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2001-2012.

المبحث الأول: اثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية 2000-2013.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000 ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات و هذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايين الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة التضخم)، و الذي سوف نرى اثر السياسة المالية على كل متغير على حدا.¹

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي.

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة و النقصان تارة أخرى خلال 10 سنوات للفترة المدروسة 2000-2010 كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل و خارج قطاع المحروقات.

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو الاقتصادي	2.4	1.9	3.1	6.8	5.1	5.2	5.5	5.8	4.6	5	4.5
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	-	5.5	5.3	6.1	4.6	4.8	4.8	5.4	4.9	5.5	5.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. WWW.ONS.DZ

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.9% سنة 2001، و يرجع السبب إلى انخفاض البترول إلى 24.9 \$ للبرميل بعدما كان 28 \$ للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 3.1% و 5.8% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاعا له سنة 2003 بمعدل 6.8%، و هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج

¹ سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 77.

المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2008.

الجدول رقم (13): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.
الوحدة: نسبة مئوية.

القطاعات	فلاحة	صناعة	محروقات	بناء وأشغال عمومية	تجارة	قطاعات أخرى
2000	9.3	7.8	43.6	7.8	11.79	19.8
2001	10.9	8.3	38.4	8.5	12.68	22.2
2002	10.36	8.3	36.7	9.1	12.6	23
2003	10.9	7.5	39.7	8.5	11.7	21.7
2004	10.4	7	41.8	8.2	10.94	21.7
2005	8.3	6	48.3	7.2	9.6	20.4
2006	8.1	5.7	49.5	7.7	9.2	19.8
2007	8.2	5.5	47.8	8.5	9.9	20.1
2008	7.1	5.1	50.3	8.7	9.9	18.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. WWW.ONS.DZ

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات، و التي لا تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن 30% لتعرف هذه النسبة ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 50% بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ 10 % سنة 2001 انخفضت إلى 7.1 % سنة 2008 و يعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9 % لتتخفص تدريجيا إلى غاية 5.1 % سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية و التجارة فقد عرف تذبذبا بين الزيادة و النقصان خلال هذه الفترة، و من جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات

معدلات نمو تتراوح ما بين 4% و 6% و يرجع هذا النمو في المقام الاول لقطاع الفلاحة و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

لقد سمح التطور في معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق احتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار في 2009 مع انخفاض المديونية في حدود 4 مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل اتجاه العالم الخارجي، كما ساهم في تقليص معدلات البطالة¹.

الجدول رقم (14): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي لاقتصاد الجزائري للفترة

الممتدة من 2000-2011 . الوحدة: \$ دولار

البيانات - السنوات	الناتج الداخلي الخام	(%)	رصيد الميزانية العامة (مليار \$)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$)	المديونية الخارجية (مليار \$)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطات الدولية (مليار \$)
2000	4123.51	2.2	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	-570.3	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	-74.0	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	-28.0	20.06	4.40	76.05	188.8

المصدر: بالرقمي التيجاني، اثر البرامج الاستثمارية العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و الإنتاج الوطني، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 11/12 مارس 2013، ص 236 .

¹ سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 77-79.

من خلال الجدول اعلاه يمكن استنتاج الملاحظات التالية :

- تميز الناتج الداخلي الخام بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2001 حيث بلغ 14384.8 مليار دج، و هذا راجع إلى عائدات المحروقات على الدخل الوطني الاجمالي للجزائر، كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، و قد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الاول و لكنها انخفضت فيما بعد، و هذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع اسعار النفط بالدرجة الاولى .
- حقق ميزان المدفوعات فائضا مستمرا و متزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، و التي ترتب عنها زيادة حصيد ايرادات الصادرات التي بلغت 21.65% مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الايجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ: 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. و استمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل الى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب ارتفاع اسعار البترول في السوق الدولية، خلال تلك الفترة.¹
- لقد كان للسياسة التوسعية في النفقات العامة التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 نتائجا ايجابية على حجم العمالة مقارنة بالفترة السابقة ، و بالنظر لتزايد حجم الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 الى 39 مليار دولار سنة 2009، و هو ما يعني زيادة نسبة كبيرة في العمالة نتيجة برامج 2004-2001 و 2009/2005 .²

جدول رقم (15) : مؤشرات النمو الاقتصادي و البطالة للفترة ما بين 2001-2014

معلومات	الوحدة	2001	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	212.2	210.5	207.8	198.8
معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي	%	2.4	2.5	3.3	3.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5.528.4	5.694.0	5.683.2	5.644.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	40.4	42.2	38.5	38.1

المصدر: بالرقمي التيجاني، مرجع سابق ، ص 238

¹ بالرقمي التيجاني، مرجع سابق ، ص 238

² مرجع نفسه، ص 238 .

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة و التشغيل.

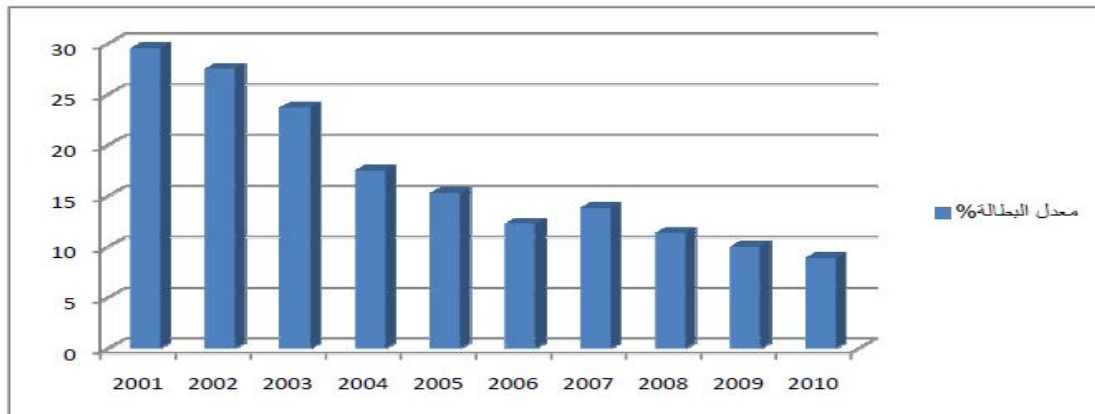
للدخول في عمليات التحرير و الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد من ضرورة إشراك القطاع الخاص، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات و خصوصتها و التي نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة و غياب سياسة واضحة للتشغيل ، و لعلاج هذا المشكل و ابتداء من سنة 2001 تم اعتماد البرامج التنموية و زيادة الإنفاق الحكومي في جميع القطاعات اغتناما لفرصة ارتفاع أسعار المحروقات و تحسين مداخل الدولة والهدف منه تخفيض البطالة.

الجدول رقم (16): تطور معدلات البطالة(2001-2013) - الوحدة: نسب مئوية -

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	29.5	27.5	23.7	17.5	15.26	12.27	13.79	11.33	10.2	8.9	9.9	9.7	9.3

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2001، ص 126.

الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة خلال المدة 2001-2010



يتضح جليا من الجدول أن معدل البطالة عرف انخفاضا لا بأس به ما بين 2001 و 2004، فعندما سجل نسبة 27.5 % سنة 2001 انخفض بـ 10 نقط ليصل إلى 17.5 % سنة 2004 بفضل برامج دعم النمو الاقتصادي و الذي كان منذ تنفيذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 4575000 منصب دائم بنسبة 63% و 2710000 منصب مؤقت بنسبة 37%، و قد تنوعت المناصب بنسبة 83 % للقطاع المهيكل و 17% للقطاع الغير الرسمي و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003

النشاط	نسبة مناصب الشغل %
القطاع المهيكل	8.3
الفلاحة	21.5
الصناعة	7
بناء و اشغال عمومية	12.6
خدمات	16.7
ادارة	21.2
صندوق خاص بالتشغيل	4
القطاع الغير رسمي	17

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2003، ص 132
من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الفلاحة و قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات و الإدارة ساهمت بنسبة معتبرة في توفير مناصب العمل، و إلى جانب ذلك نجد أن القطاع الغير الرسمي ليس له نفس الوزن في المساهمة في توفير مناصب الشغل بالمقارنة مع القطاعات الرسمية. تواصل الجزائر في دعم النمو الاقتصادي و خفض معدلات البطالة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى نهاية 2009.

و على اثر هذا البرنامج تواصل معدلات البطالة في الانخفاض من 15.2 % سنة 2005 إلى 11.3 % سنة 2008 ثم إلى 10.2 % سنة 2009، ففي الفترة الممتدة بين 2005-2007 تم إنشاء 1120000 منصب شغل بنسبة 61% أكثر مما كان مسطر له.

الجدول رقم (18): تطور الفئة النشطة و البطالة للفترة 2004 - 2009.

الوحدة: مليون

السنوات	الفئة النشطة	%	منصب عمل	%	البطالون	%
2004	9.5	100	7.7	82.4	1.8	17.5
2005	9.5	100	8.1	84.8	1.4	15.2
2006	10.1	100	8.8	87.8	1.3	12.2
2007	9.9	100	8.5	86.3	1.4	13.7
2008	10.3	100	9.1	88.7	1.2	11.3
2009	10.5	100	9.4	89.8	1.1	10.2

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2003، ص 132.

و يتولى كل من قطاع التجارة والخدمات في امتصاص اكبر قدر للفئة النشطة وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (19): توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009.

القطاعات	مناصب العمل (مليون)	%
الفلاحة	1.242	123.1
الصناعة	1.194	12.6
بناء وأشغال عمومية	1.781	18.1
تجارة وخدمات	5.318	56.1
المجموع	9.472	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. WWW.ONS.DZ

وفر قطاع التجارة و الخدمات ما نسبته 56.1 % من مناصب الشغل و قطاع البناء و الأشغال العمومية 18.1 % ليوفر كل من قطاع الفلاحة و الصناعة نسبة 13.1 % و 12.6 % من مناصب العمل على التوالي و هذا ما يوضح لنا في آخر المطاف أن الفئة النشطة اتجهت نحو ممارسة التجارة و الخدمات التي عرفت إلغاء القيود في إطار الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن تحقيقها مقارنة بالقطاعات الأخرى.¹

المطلب الثالث: تحليل معدل التضخم (2000-2013)

شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1 % ليتواصل الانخفاض ليصل إلى اقل نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3 % ليرتفع إلى 4.2 % سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3 %، كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6 % و 3.6 % لسنتي 2003 و 2004 على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر ب 2.3 نقطة و 3.3 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2000 و يرجع السبب إلى:

➤ ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32 % لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002 و حوالي 30.4 % لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003، و يترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز.

➤ ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9 دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 17.24 %، و للتحكم في أخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة لجأ بنك الجزائر الى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك.

¹ هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق للبطالة و مكافحتها، مداخلة اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ص 7-12.

➤ ارتفاع الأرصدة الخارجية و ضعف العملة الوطنية مع عدم فاعلية السياسات النقدية للتصدي للآثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع الى 4.7% سنة 2004.

➤ ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6 % سنة 2005 إلى 5.74 % سنة 2009، وهو الأعلى في العشرية، ويرجع هذا التغيير السنوي لارتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية و فق النسب التالية: 4.3% سنة 2000، 6.5% سنة 2007، 7.4% سنة 2008، 9.1% سنة 2007

و الجدول التالي يوضح تغيرات معدل التضخم 1999-2013
الجدول رقم (20): تطور معدلات التضخم.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3

WWW.ONS.DZ

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 ولم تتجاوز المعدل 7% خلال هذه العشرية، رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم.¹

تزامنت هذه المرحلة مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا برنامج دعم النمو (2005-2009)، والذي أخذت فيه السياسة المالية منحى مغاير، أين أصبحت السياسة المالية توسعية، وتعززت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومما ساعد على الوضعية هو التحسن المستمر في أسعار البترول والتي بلغت: 22.8، 23.3، 29، 38.5، 54.6، 67.3 دولار خلال سنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 على التوالي، و واصل

¹ سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 81-83.

التضخم منحاه التصاعدي سنة 2007 والذي بدأ منذ سنة 2006 وتسارعت وتيرته في 2009 ، بداية مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014) انخفض معدل التضخم ب 2.5 نقطة مئوية عن سنة 2009 وهذا رغم زيادة كمية النقود ب 10.7 نقطة مئوية في نفس الفترة، ولعل سبب هذه الزيادة في سنة 2010 تعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو.¹

المبحث الثاني: اثر البرامج الاستثمارية العامة على الاستثمار الأجنبي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب البرامج التنموية دورا مهما في التأثير على الاستثمارات في الجزائر و خاصة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و نفس الشيء أيضا لها آثار على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: اثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بالفترة الممتدة بين 2002-2011، عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر، و تأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع، حيث قدرت عدد المشاريع العربية ب 147 مشروع من أصل 451 و قيمة تساوي 1 258 036 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 58.12% من قيمة المشاريع الأجنبية، في حين تحتل الدول الآسيوية المرتبة من حيث قيمة المشاريع المنجزة حيث قدر حيث عددها ب 31 مشروع و بقيمة إجمالية تساوي 512 196 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 26.66%.

¹ مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، اجات المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 12/11 مارس 2013، ص 432 .

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الفترة نمو معتبرا خلال الفترة (2009-2005) حيث بلغ حوالي 14.73 مليار دولار مقابل 2.8 مليار خلال الفترة (2004-2001)، حيث بلغت هذه الزيادة بحوالي 11.93 مليار دولار، و يعتبر هذا التطور كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمدها الجزائر، وكذا التحفيزات و الامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي و هذا بالرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ خلال الفترة (2010-2011) مقارنة بالفترة (2008-2009)، حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ9%.

لقد شهد تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة تغيرا معتبرا مقارنة بالمرحل السابقة حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إلى الجزائر 17536.48 مليون دولار، كما بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنسبة 13.6% خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 و بالرغم من انخفاض نسبة تدفق الاستثمار خلال هذه المرحلة لحوالي 0.8% مقارنة بالفترة (1990-2000) إلا أن الجزائر احتلت مراكز متقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية، فبعدها كانت تحتل المركز 12 عربيا سنة 2009 إلى المركز السابع بتدفقات بلغت 1662 مليون دولار و بنسبة 3.6% من إجمالي التدفقات للدول العربية¹. و فيما يلي سنقوم بعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

¹ بالرقمي التيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي، مرجع سابق، ص 227.

الجدول رقم (21): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تدفق الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية	1107.9	1065	633.7	0.882	1081	1796	1662	2594	2761	2264	2571	2900

المصدر: بالرقمي التيجاني، اثر البرامج الاستثمارية العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و الإنتاج الوطني، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 11/ 12 مارس 2013، ص 228.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المرحلة (2001-2004) حيث انخفض من 1107.9 مليون دولار سنة 2001 إلى حوالي 0.9 مليار دولار سنة 2004 و هذا ما يفسر الآثار السلبية على مناخ الاستثمار و التي خلفتها الظروف السياسية و الأمنية التي عرفت الجزائر قبل سنة 2001.

و بداية من عام 2005 عرفت الاستثمارات الأجنبية نموا متسارعا نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية و تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إذ ازداد ليرتفع بعدها إلى 2.571 مليار دولار، و هذا كنتيجة للبرامج الاستثمارية العمومية التي رصدتها الدولة من اجل توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار و بحصة 6.2% حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013.

و يعود السبب الرئيسي لهذا النمو الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الدولة خاصة تلك الاستثمارات الضخمة التي خصصت من أجل إنشاء و ترميم الهياكل و المنشآت القاعدية من 2001-2012 و كذا التحفيزات و الامتيازات التي أصبحت تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تتميز به الجزائر عن باقي الدول العربية.¹

المطلب الثاني: تأثير البرامج الاستثمارية على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق البرامج الاستثمارية 2001/2014

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تنمية، مستوحات من التوجه الاشتراكي الذي اعتمده كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني، اعتمدت في ذلك على سياسة التصنيع الثقيل، قد كان الأثر السلبي على نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي انحصرت في بعض الأنشطة التجارية الحرفية، مع حلول الثمانينات دخلت الجزائر في أزمة خانقة طرحت حتمية إعادة هياكل الاقتصاد الوطني و كان من بين نتائجها فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص و بالخاص ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و منذ ذلك الوقت عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورات عديدة عبر مراحل مختلفة أصبحت تحظى بمجموعة من البرامج الاستثمارية الداعمة التطويرية.²

2- اثر مرحلة دعم الإنعاش الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2014:

تميزت هذه المرحلة بالتطور الملحوظ لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة الاهتمام الفعلي به، في إطار تجسيد برامج الاستثمارات العامة التي شرعت الدولة في تنفيذها

¹ بالبرقي التيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي، مرجع سابق، ص 228.

² طبائبية سليمة و عناني ساسية، أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية، 12/11 مارس 2013، ص 4.

سنة 2001، تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتنمية جميع القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر ثلاث برامج استثمارية:

أ- اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): الذي خصص له غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار (7 ملايين دولار) يستهدف إيجاد الظروف المثلى من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني،يرتكز بصفة خاصة على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة و الشغل لا سيما تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة و المتوسطة خاصة المؤسسة المحلية، وقد خصص البرنامج مبلغ بقيمة 4 مليار للمؤسسة الاقتصادية، 2 مليار دينار لتأهيل المناطق الصناعية، 2 مليار دينار المتبقية لتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج و المشاريع الذي سبق إقرارها و تنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديين يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط مرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بقيمة 4.202 مليار دينار، منها 4 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، تستهدف إنشاء 14 مشتلة، إنشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مع إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية .

ت- اثر برنامج توظيف النمو(المخطط الخماسي)(2010-2014): بغلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار حوالي(286 مليار دولار)، اندرج هذا المخطط ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، حيث تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق

صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج. خلال هذه الفترة تم إطلاق أيضا أكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تطوير قدرتها التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار دينار يستهدف تأهيل 2000 مؤسسة.¹

3- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي:

كما سبقت الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شهد تطورا كبيرا منذ تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001، حيف عكست هذا البرامج الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد.

و للوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001، ندرج الجدول الآتي:

الجدول رقم(22): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2001-2012).

السنوات												طبيعة المؤسسات
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
686825	658737	618515	455398	392013	293946	269806	245842	225449	207949	189552	179893	المؤسسات الخاصة
561	572	557	591	626	666	739	874	778	778	778	778	المؤسسات العامة
-	-	-	169080	126887	116347	10622	96072	86732	79850	71523	67764	الصناعة التقليدية
687386	659309	619072	625069	519526	410959	376767	342788	312959	288577	261853	245348	المجموع

المصدر: طبائبية سليمة و عناني ساسية، أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية، 11/12 مارس 2013، ص9.

¹ طبائبية سليمة و عناني ساسية، أبحاث المؤتمر الدولي، مرجع سابق، ص 5-6-7.

من الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر منذ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001، كما يعكس اهتمام الدولة بهذه المؤسسات منذ تطبيق البرامج، حيث بلغ عددها 245348 مؤسسة سنة 2001 ليصل خلال السداسي الأول من سنة 2012 إلى 687386 مؤسسة، أي بزيادة تقدر بـ 442038 مؤسسة بما نسبته 180.16%، ترجع هذه الزيادة إلى التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و هذا ما يعكس سياسة الدولة الهادفة إلى الاعتماد على القطاع الخاص، أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فهي في تراجع مستمر يرجع ذلك إلى سياسة الخصوصية المعتمدة من طرف الجزائر منذ التسعينات، أما بالنسبة للمؤسسات الحرفية فتشهد ارتفاعا هي الأخرى من سنة إلى أخرى.¹

¹ طبائبية سليمة و عناني ساسية، ابحاث المؤتمر الدولي، مرجع سابق، ص 8-9.

خلاصة الفصل الثالث:

يتبين لنا من خلال هذا الفصل أن السياسة المالية في ظل البرامج و المخططات التنموية في الجزائر لعبت دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال حفز معدلات النمو خارج قطاع المحروقات و كذلك خفض مستويات البطالة بشكل معتبر. و من خلال الورقة البحثية تم التوصل إلى أن البرامج التي طرحتها الحكومة منذ سنة 2000 إلى غاية 2014 لعبت دور كبير في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، كما تم رصد مبالغ مالية هامة ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمصدر استراتيجي لتحقيق التنمية، لكن رغم التطور العددي للمؤسسات لا تزال تعيش في بيئة تنافسية صعبة في ظل فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية، حيث لا تزال مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدوابة في ظل المشاكل التي لا تزال تعاني منها مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية.

الخاتمة العامة

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية السياسة المالية دورها في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوازن الكلي، حيث أصبحت أداة للدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي و ذلك بتدخلها بمختلف أدوات السياسة المالية و المتمثلة في الإيرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة، و تعتبر السياسة المالية في الجزائر الركيزة الأساسية في الجزائر لما لها من دور و فعالية في توجيه النشاط الاقتصادي و الإشراف عليه، و للسياسة المالية في الجزائر عوامل تتحكم في أدائها من أهمها عائدات المحروقات و النفط و التي تعتبر المتحكم الرئيسي في أداء السياسة المالية بحيث ترتبط ارتباطا وثيقا بها .

كما تسببت تداعيات تدهور العائدات النفطية نهاية الثمانينات في تأزم الوضعية المالية في الجزائر وارتفاع كبير في حجم المديونية الخارجية، مما جعل السلطات العمومية تضطر إلى طرح استثمارات كبيرة، لكن بقاء أسعار النفط في مستويات متدنية لم يسمح بذلك (خلال فترة التسعينات)، غير انه مع مطلع القرن الحالي انفجرت الأزمة الأمنية و عرفت عائدات المحروقات ارتفاعات قياسية سمحت للجزائر بتخفيف عبئ المديونية و مباشرة مشاريع تنموية كبرى تمثلت في مجموعة من الاستثمارات المتتالية و المتكاملة و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و المرفق بالبرنامج التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا للفترة 2006-2009، و كذلك المخطط الخماسي أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 .

و لقد ساعدت هذه البرامج الاستثمارية في تحقيق أهداف السياسة المالية ولو بشكل نسبي منها تحسين المستوى المعيشي للأفراد و إنشاء بنية قاعدية و بناء هياكل و مؤسسات و مختلف المشاريع المتمثلة في إنشاء الطرق و الجسور و بناء مطارات و موانئ و المستشفيات و ربط السكنات بالغاز الطبيعي و الكهرباء و كذلك انجاز مشاريع ضخمة مثل

مشروع الطريق السيار شرق- غرب ، غير أن انجاز هذه البرامج و المشاريع لم يخلو من بعض النقائص و العيوب، حيث أظهرت عملية المتابعة و التقييم للبرامج و المخططات التنموية مشكلة الارتفاع للموارد المالية لهذه المشاريع الناتجة عن عمليات إعادة تقييم التكاليف و كذلك ضعف أساليب التسيير، كما سجلت هذه المشاريع أيضا مشكلة أخرى و هي التأخر الكبير لانجاز و إتمام العديد من المشاريع في وقتها و هي الإجابة التي تفند الفرضية الثالثة.

و من خلال قيامنا بدراسة تقييمية لأثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000-2013 حيث سجلت معدلات بطالة منخفضة خلال هذه الفترة و كذلك علاج مشكل السكن نوعا ما، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلت معدلات نمو لا بأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد حيث أدى إلى انخفاض في الطلب الكلي.

أما من ناحية دراسة اثر البرامج والمشاريع على الاستثمارات الأجنبية حيث عمدت الجزائر بتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم تحفيزات للمستثمرين، و شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من 2002-2011 تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة حيث أصبحت دول كثيرة توجه استثماراتها نحو الجزائر، و تحتل الجزائر المركز الرابع عربيا من حيث الترتيب في الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم التوصل إلى أن الجزائر رصدت مبالغ مالية كبيرة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمصدر استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث عرفت الجزائر تطور ملحوظا للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة خلال السنوات الماضية ، حيث انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية بداية من عام 2001، و هي سنة إنشاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، و الذي مثل نقطة

اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التحفيز على إنشائها، و تم العمل على ذلك من خلال البرامج الاستثمارية العمومية المعتمدة.

اختبار نتائج الفرضيات:

❖ اختبار نتائج الفرضية العامة:

➤ فيما يخص السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة، فهي محقة حيث تم فيها إنفاق ملايين الدولارات و لم تعمل على هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات و شركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية و المعيشية للسكان و خلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدل البطالة .

1-: فيما يخص تماثل السياسة المالية في الدول النامية و المتقدمة فهي غير محقة لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات و هذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية فلا يتم فيها تمويل النفقات بالإيرادات و إنما يتم اللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية .

2-: أما فيما يخص العوامل المتحركة في السياسة المالية فهي محقة، حيث يرتبط أداء السياسة المالية بالعوائد النفطية و المحروقات و دليل ذلك التحسن الحاصل في القطاع الاقتصادي للجزائر منذ ارتفاع أسعار البترول و المحروقات منذ سنة 2000.

3-: بالنسبة للفرضية المتمثلة في مطابقة التكاليف لحجم هذه المشاريع فهي غير محقة ، حيث تعتبر هذه التكاليف والموارد المالية المخصصة لها مرتفعة جدا ولا تتلاءم مع حجم هذه المشاريع وسبب ذلك هو عمليات إعادة التقييم و كذلك ضعف آليات التسيير.

4- بخصوص مساهمة السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية فهي محققة، حيث ساهمت السياسة المالية ولو بشكل نسبي في تخفيض معدلات البطالة و كذلك تسجيل معدل نمو لا بأس به و علاج بعض المشاكل الاجتماعية.

النتائج العامة للدراسة :

- إن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة للتوجيه و الإشراف الاقتصادي .
- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا إن الإيرادات العامة و الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي.
- العامل الرئيسي المتحكم في السياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بعوائد المحروقات إذ تتأثر بالتقلبات السعيرية لهذه الأخيرة.
- ساعد تحسن العائدات النفطية منذ سنة 2000 السلطات العمومية على طرح العديد من المشاريع و المخططات التنموية.
- هناك ضعف كبير في تسيير المشاريع لا يتناسب مع حجم و تكاليف المشاريع الكبرى، إضافة إلى تأخر المشاريع في انجازها في وقتها المحدد .
- تساهم السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الحقيقية، حيث سجلت ارتفاعا معتبرا في النمو الاقتصادي و معالجة مشكل البطالة و لو بشكل نسبي .
- ساهمت البرامج الاستثمارية للفترة المدروسة في التشجيع على الاستثمار الأجنبي و كذلك تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

التوصيات:

- ضرورة القيام بإجراء بحوث و دراسات لمعرفة بيان تدني الحصيـلة من الإيرادات الضريبية .
- ضرورة التنسيق و التعاضد بين السياسة المالية و النقدية.
- العمل على ترشيد النفقات العامة و التركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة .
- ضرورة ترشيد عائدات المحروقات بصورة عقلانية .
- ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى بدل الاعتماد على العوائد النفطية و ذلك بتوسيع الوعاء الضريبي.
- يجب أن توجه العوائد النفطية لبناء قاعدة اقتصادية تحفز القطاعات المنتجة مثل الفلاحة و الصناعة.
- العمل على تنمية الاقتصاد و ذلك بتتويج و تشجيع و تحفيز الاستثمارات الأجنبية و المحلية و أيضا العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أفاق الدراسة :

- في نهاية دراستنا نود أن نطرح بعض التساؤلات تكون إشكالية لبحوث قادمة:
- ما مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية في ظل برامج التنمية للجزائر ؟
- فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ؟
- ما أهمية التعاضد و التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1-أعمر يحيى، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2003.
- 2- جورج نابهاني، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى. 2003
- 3- هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006.
- 4- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مطابع الهيئة العامة السورية، سوريا 2010.
- 5- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
- 6- حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 2004
- 7- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
- 8- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 9- محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 10- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، 1994.
- 11- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

- 12- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي)، الإسكندرية، دار الجامعة، 2006.
- 13- عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 14- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1980.
- 15- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
- 16- عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ النشر.
- 17- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 18- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 19- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، الإسكندرية مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 20- رقعة المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، الأردن، 1975.

ثانيا: مذكرات:

- 1- أريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3) 2010/2011.
- 2- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، سنة 2010/2011.

- 3- بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005.
- 4- دبي يوسف اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012.
- 5- علام عثمان، مداخلة الدكتوراه، الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعية، بعنوان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001/2014، يوم 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
- 6- سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح، مذكرة تخرج ماستر، جامعة البويرة، سنة 2014.
- 7- فريد طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2002.
- 8- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، سنة 2005/2006.
- 9- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012.
- 10- زوين إجميان، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من توصيف التنمية، جامعة قسنطينة، 2011.

ثالثا: ملتقيات:

- 1- بالرفقي التيجاني، اثر البرامج الاستثمارية العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و الإنتاج الوطني، أبحاث المؤتمر الدولي،جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 12/11 مارس 2013.
- 2- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري .تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية-، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- 3- رزمان كريم، أبحاث اقتصادية وإدارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، ص من 200 الى 2005.
- 4- صالحى نجية، صخناش فتيحة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001/2004، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.
- 5- طبايبية سليمة و عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية،12/11 مارس 2013.
- 6- مراد مرمى، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، ابحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1 ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 12/11 مارس 2013.
- 7- نبيل بوفليج، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد09.
- 8- هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق للبطالة و مكافحتها، مداخلة اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس.

رابعاً: جرائد و مجلات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 19 يوليو 2006، العدد 47.

خامساً: بيانات وتقارير:

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

2- بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.

3- تقرير عن الاجتماع الإقليمي لهيئات البنية الأساسية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا

المنظم بالقاهرة من طرف البنك الدولي، يوم 26 سبتمبر 2010.

4- ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح الحكومة.

5- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

2001.

سادساً: مواقع الانترنت:

1- الديوان الوطني للإحصائيات. WWW.ONS.DZ

2- www.elmouradia.dz/arabe/infor/octulité/houtplateux.htm، 16:09h

سابعاً: مراجع بالفرنسية:

1- Rapport national sur les objectives du millénaire pour le développement algérien, le government, Algerian, juillet 2005, p 11.

2- La banque mondiale, «REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, UNEREVUE DES DEPENSES PUBLIQUES Alla recherche d un investissement public de qualité, rapport N36270-DZ, volémie II : annexe et suppléments statistiques, le 15 septembre 2007, p16.

عَمَّ بِحَسْرَةٍ
لِلَّهِ